الأمير قوصون ـ صورة حيّة لنظام الحكم في سلطنة المماليك

حياة ناصر الحجي*

* حصلت على دكتوراة الفلسفة في التاريخ عام ١٩٧٥ من جامعة لندن.
تعمل أستاذاً لتاريخ العصور الوسطى بقسم التاريخ بجامعة الكويت.

الملخص

يتناول هذا البحث شخصية هامة من شخصيات عصر المماليك البحرية، ولا سيما في عصر ازدهارها في عهد السلطان الناصر محمد وأبنائه.

ويلقي الضوء على مرحلة من مراحل التاريخ الإسلامي وصلت فيها دولة المماليك البحرية في مصر إلى مكانة الصدارة في العالم الإسلامي.

ويتتبع البحث أعمال كبار أمراء تلك الدولة في ظل نظام كان فيه الباب مفتوحا أمامهم ليحقق كل منهم طموحاته بقدر ما أوتي من ذكاء وقوة. ويركز بشكل خاص على الأمير قوصون ونشاطه السياسي، وقدرته على التفوق على معاصريه من أمراء المماليك في ميدان السيادة والسيطرة، وتمكنه من إقناعهم بأهدافه ومخططاته، وهو الأمر الذي فشل فيه غيره من السلاطين الذين اختفوا سريعا عن مسرح الأحداث.

ويناقش البحث قضايا كثيرة، منها اهتمام أمراء المماليك ببناء المساجد الضخمة والخوانق وتسابقهم على ذلك. ويرجح البحث أن هذا التسابق يعود إلى أن المماليك في وصولهم إلى مركز السلطة والحكم يفتقدون صفة الشرعية، ولذلك فإنهم وجدوا في هذه الرابطة الدينية جسرا يقوي علاقتهم بشعب لا يتفق معهم إلا في وحدة الدين، فأصبح دعم هذه الوحدة هدفا يسعون إليه طوال فترة حكمهم.

وكذلك يناقش قضية توفير الغذاء اليومي للإنسان العادي في المجتمع بسعر مناسب. ويشير إلى المرسوم السلطاني بتحديد أسعار الغلال الأساسية لمنع أصحاب الجشع والطمع من استغلال أزمة ندرة الغلال وارتفاع الأسعار في سبيل تحصيل أرباح طائلة على حساب أصحاب الدخول البسيطة.

ويظهر البحث في النهاية التعاون بين جماهير الشعب المصري والمماليك السلطانية الذين حقدوا على الأمير قوصون لاستبداده، ويبين قدرة هذا التعاون وحده على إقصاء الأمير قوصون عن مسرح الأحداث في سهولة ويسر، بالرغم من المكانة العالية والسلطات الواسعة التي كان يتمتع بها.

شخصيته ومنزلته

قوصون الساقي الناصري أحد كبار أمراء دولة سلاطين المماليك في القرن الثامن الهجري ــ الرابع عشر للميلاد(١). يذكر ابن حجر أنه حضر إلى القاهرة عام ٧٢٠هـ / ١٣٢٠م في صحبة الوفد الذي جاء مع ابنة القان أزبك(الحجى، ١٩٧٩: ١١ ــ ٦٧) زوج الناصر محمد (ابن حجر، ١٩٦٦، جـ ٥: ٢٦١ ــ ٢٦٥)، فلما رآه الناصر أعجب به واشتراه، وكان يفاخر بذلك ويقول «أنا اشتراني السلطان» (مغلطاي، مخطوط برلين ٩٨٣٥: ورقة ١٠١ب) (ابن حجر، ١٩٦٦، جـ ٣: ٣٤٢) (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ١٠: ٤٦ ــ ٤٧).

وهكذا أصبح قوصون أحد المماليك الناصرية الخاصكية، وأمّره الناصر محمد، ثم زوجه إحدى بناته سنة ٧٢٧هـ / ١٣٢٧م (٢) (مغلطاي، مخطوط برلين ٩٨٣٥: ورقة ١٠١ب ــ ١٠٢أ)، (ابن حجر، ١٩٦٦، جـ ٣: ٣٤٢)، (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢: ٢٧٢، ٢٨٣). وقد تم عقد الزواج في قلعة الجبل على يد قاضي القضاة شمس الدين محمد بن الحريري(٣) الحنفي (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢: ٢٨٣) (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ٩: ٨٩).

ومن دراسة الإحصائيات، التي يسجلها المؤرخون حول صور الإنفاق على هذا الزواج، ومنها على سبيل المثال قيمة هدايا الأمراء لقوصون التي بلغت خمسين ألف دينار، وعشرة آلاف أخرى تجمعت للمغاني من النقوط (ابن حجر، ١٩٦٦، جـ ٣: ٣٤٢)، (المقريزي، ١٩٢٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢: ٢٨٨، ٥٣٥)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ٩: ٩٠، جـ ١٠: ٤٧)؛ نجد أن هذه الأرقام تدل دلالة واضحة على عدة مظاهر اتصفت بها دولة سلاطين المماليك في ذلك العصر:

أولا : الثراء الفاحش الذي تمتع به السلطان، والأمراء المماليك.

ثانيا : الإسراف في الإنفاق ــ دون تردد ــ خاصة في المناسبات الاجتماعية.

ثالثا : كان تقديم الأمراء للهدايا في هذه المناسبات واجباً ملزماً، لا يلغى إلا بأمر سلطاني.

رابعا : ارتباط قيمة الهدية الأميرية بمركز صاحبها الأدبي، والمادي.

خامسا : التمسك الشديد لدى الأمراء بالمظاهر المادية التي تعبر عن مسلك واضح في التنافس، والتفاخر، والمباهاة.

وكانت منزلة الأمير قوصون كبيرة بين الأمراء المماليك، فنالت أسرته كثيراً من

الاحترام، والتقدير؛ من ذلك مثلا أنه في عام ٧٣١ هـ / ١٣٣١ م عقد قران الأمير ملجك ابن أخت الأمير قوصون (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢ : ٣٣٤)، على بنت الأمير تنكز (٤)، نائب الشام (٥). ويعتبر مؤرخو العصر المملوكي ذلك الزواج من أكبر مناسبات الأفراح في البلاط المملوكي في ذلك العام (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢ : ٣٥).

وقد كان قوصون أحد الأمراء المماليك الذين صحبوا الناصر محمد عند قيامه بالحج إلى بيت اللّه الحرام سنة ٧٣٢ هـ / ١٣٣٢ م (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢ : ٤٥١ ــ ٤٥٢) (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ٩ : ١٠٣). وصحبه كذلك الأمير صوصون ــ أخو الأمير قوصون ــ الذي كان أمير ألف، وقد توفي سنة ٧٣٤ هـ / ١٣٣٤ م (٦). مما يبين جلالة المكانة التي تمتعت بها أسرة قوصون في البلاط الناصري (الشجاعي، مخطوط برلين ٩٨٣٣: ورقة ١١٧ ب)، (مغلطاي، مخطوط برلين ٩٨٣٥: ورقة ١٢ ب)، (ابن حجر، ١٩٦٦، جـ ٣ : ٣٤٣).

وعندما أنعم الناصر محمد في عام ٧٣٥ هـ / ١٣٣٥ م على ولده أبي بكر بإمرة (٧)، ركب بالشربوش من إصطبل الأمير قوصون، وسار في موكب فخم، ثم طلع إلى القلعة، والأمراء والخاصكية بخدمته؛ وعمل الأمير قوصون يومئذ لهم احتفالاً كبيراً في إسطبله (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢ : ٣٧٩)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ٩ : ١١٠ ــ ١١١). يسجل هذا الحدث ــ من وجهة نظرنا ــ نقطة البداية بالنسبة لتطلعات قوصون السياسية، لقد بلغ قوصون منزلة اجتماعية عالية، نافس فيها كبار الأمراء فيما توفر لهم من نفوذ، ومال، وأبهة. ولم تعد تلك السعة المادية، والقيمة المعنوية، تلبي رغبات شخصية طموحة مثل الأمير قوصون، الذي كان قبل خمس عشرة سنة فقط غلاماً لا شأن له، وصار عندئذ يتصدر قائمة كبار الشخصيات الأميرية في مناسبة الاحتفال بتأمير أكبر أولاد الناصر محمد، حتى غدا اسطبله بالذات مقر الاحتفال السلطاني بهذه المناسبة الكبيرة.

وكذلك كان لقوصون دور كبير في الاحتفال السلطاني بتأمير إبراهيم (٨) بن الناصر محمد، حيث طاف الأمراء في موكب جليل شوارع القاهرة التي زينت بالشموع، والقناديل (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢ : ٣٩٢). كما كان على رأس الأمراء القائمين على هذا الاحتفال الأمير بشتاك (٩) الناصري (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢ : ٣٩٢)، الذي جلب من بلاد القان أزبك، فاشتراه الناصر محمد بستة آلاف درهم (١٠). وأصبح عزيزاً لديه، فأفرط في العطاء له. وبلغ بشتاك بعد ذلك منزلة كبيرة في نفس الناصر محمد وبلاطه (مغلطاي، مخطوط برلين ٩٨٣٥: ورقة ٩٩ ب)، وهكذا تؤكد الحوادث ظهور شخصية جديدة، أصبح لها حظوة ومكانة، في البلاط الناصري تكاد تنافس الأمير قوصون،

ألا وهو الأمير بشتاك (مغلطاي، مخطوط برلين ٩٨٣٥: ورقة ٤ ب) الناصري، الذي تربى على يد قوصون بناء على طلب الناصر محمد (مغلطاي، مخطوط برلين ٩٨٣٥: ورقة ٩٩ ب)، (ابن حجر، ١٩٦٦، جـ ٢: ١٠).

نفوذه الأدبي ومركزه المالي

تمتع الأمير قوصون بنفوذ كبير في بلاط الناصر محمد (مغلطاي، مخطوط برلين ٩٨٣٥: ورقة ١٠٢ أ)، فكانت شفاعته لا ترد، من ذلك على سبيل المثال أنه عندما وُشي بالأمير شمس الدين آقسنقر(١١)، شاد العمائر، أن جميع عمائره وأملاكه التي استجدها مما يأخذه من الأسرى، وأرباب المصانع؛ أمر الناصر محمد بتغريمه مبلغاً من المال، مع السجن، فتوسط له قوصون عند الناصر محمد، فأفرج عنه، واكتفى بخروجه إلى الشام (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ٢: ٢٩١ ــ ٢٩٢، ٣٨٣). ويبدو أن الناصر محمداً قد أمر ــ فيما بعد ــ بحبس آقسنقر هذا في سجن حلب، فلما سمع بذلك قوصون، توسط في عام ٧٣٨هـ / ١٣٣٨م لدى الناصر محمد للإفراج عن الأمير آقسنقر، فتم ذلك، بل وأنعم عليه بطبلخاناه (١٢) في دمشق (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ٢: ٤٤٥). وخلال سنوات وجيزة وصل قوصون إلى مرتبة مساوية لكبار الأمراء. وقد أدرك كل من كان خارج دائرة النفوذ، ذلك الوضع الجديد الذي تبوأه قوصون قبل اكتمال عشر سنوات فقط من وصوله لمصر (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ٢: ٢٩٧)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ٩: ١١٥، ١١٩، ١٣٠، جـ١٠: ٤٧).

وكما كان مركز قوصون الأدبي، والاجتماعي، في تزايد كذلك كان مركزه المالي (مغلطاي، مخطوط برلين ٩٨٣٥: ورقة ١٠٢ أ)، (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ٢: ٢٧١). ففي سنة ٧٣٨هـ / ١٣٣٨م أنعم الناصر محمد على قوصون بخمسين ألف دينار مصرية (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ٢: ٤٣٢)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ٩: ١١٩، ١٧٤). وبلغ خاصّه في كل سنة زيادة على مائتي ألف دينار في السنة (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ٢: ٥٢٥).

وعندما توفي الأمير سيف الدين بكتمر الحسامي الحاجب(١٣) سنة ٧٢٩هـ / ١٣٢٩م فرق إقطاعه بين جماعة، فتحصل للأمير قوصون منية زفتا(١٤). وكذلك أنعم الناصر محمد على قوصون بزردخاناه بكتمر الساقي (١٥) بعد وفاته، وكان قيمة ما فيها ستمائة ألف دينار (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ٢: ٥٣٥)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ١٠: ٤٧).

وشمل نصيب الأمير قوصون من الأراضي الزراعية السلطانية بإقليم الجيزة مساحات واسعة، حيث اجتهد في العناية بها، ثم أوقفها لأعمال الخير (المقريزي، ١٩٣٩ — ١٩٧١، جـ٢: ٥٤١). بالإضافة إلى ذلك أنشأ الناصر محمد بستاناً في منطقة اللوق، حُملت إليه الأشجار من دمشق، وغيرها، فكانت فواكه تحمل إلى الشراب خاناه (١٦) السلطانية. ثم أنعم بهذا كله على الأمير قوصون، الذي بنى تجاهه الزريبة المعروفة بزريبة قوصون، ثم أوقف البستان، والزريبة معاً (المقريزي، ١٩٣٩ — ١٩٧١، جـ٢: ٥٤٢).

ولعل من الحوادث المهمة، واللافتة للنظر في بداية ظهور نفوذ الأمير قوصون بناءه للجامع الكبير المنسوب إليه في القاهرة (١٧)، حيث أن إنشاء هذا الجامع جاء مصحوباً بعدة ظواهر، منها:

أولا: أن قوصون ابتاع عدداً كبيراً من الدور والأملاك في سبيل توفير المساحة اللازمة لبناء الجامع، مما يدل على وفرة المال بين يديه.

ثانيا: أوكل الناصر محمد إلى شاد العمائر مهمة بناء هذا الجامع مما يبين المكانة العالية التي تمتع بها قوصون عند الناصر محمد.

ثالثا: استخدم شاد العمائر عند إنشاء هذا الجامع الأسرى لنقل الحجارة، الأمر الذي يوضح وجود نظام «السخرة» (مغلطاي، مخطوط برلين ٩٨٣٥: ورقة ٢٢ ب) في معاملة الأسرى؛ وأغلب الظن بخصوص هؤلاء الأسرى، إما أنهم كانوا من النصارى الذين أسروا أثناء عمليات القرصنة الأوروبية ضد الموانىء، والثغور، في سواحل سلطنة المماليك؛ وإما من المخربين الذين كانوا يقدمون بين الفينة والأخرى من أوروبا الكاثوليكية في سبيل التخريب، وإثارة الاضطراب، في مدن سلطنة المماليك. وقد كان ملوك أوروبا، وخاصة حكام الممالك الأسبانية، يلحون دائماً في مراسلاتهم إلى السلاطين المماليك في سبيل إطلاق سراح هؤلاء الأسرى (Alarcony santon, 1940 : 361)، (Atiya, 1938 : 35, 42 — 43, 44). كذلك من الجائز أن يكون من بين هؤلاء الأسرى من ينتمي إلى الجماعات التتارية التي غزت بلاد الشام، وهزمت في موقعة «مرج راهط» سنة ٧٠٢هـ / ١٣٠٣م (١٨).

رابعا: أشرف على بناء منارتي الجامع رجل من أهل تبريز أو تبريز (ابن تغرى، ١٩٢٩ — ١٩٥٦، جـ٩: ٩٦)، فجاء شكلها على منوال مآذن تبريز مما يشير إلى ظهور طابع الفن الفارسي في المنشآت العمرانية في دولة المماليك. وهكذا أنجز قوصون واحداً من الجوامع الكبرى التي شيدت في عصر الناصر محمد، ورتب في خطابته فخرالدين محمد بن شكر (ابن حجر، ١٩٦٦، جـ ٣:

٣٤٢)، (المقريزي، ١٨٥٣، جـ٢: ٣٠٧)، (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ٢: ٣٢٠ ــ ٣٢١).

ولعل السؤال الذي ينبغي أن يطرح هنا هو: ما السبب الذي جعل قوصون يفكر ببناء جامع ضخم بهذا الشكل؟ وربما يكون الجواب ضمن ذلك الحماس الذي سيطر على سلاطين دولة المماليك، وأمرائها، فتنافسوا في التسابق على بناء الجوامع، والمساجد، والخوانق. فيذكر زيتير شتين عن عدد الجوامع التي أنشئت في أيام الناصر محمد «صارت الجملة مع ما تجدد من الخطب بالمدارس في الدولة الناصرية أحد وثلاثين خطبة» (١٩) (شتين، ١٩١٩: ٢٢٦). وقد يكون السبب في هذا التسابق على بناء هذه المؤسسات الدينية التعليمية، يعود إلى أن المماليك في وصولهم إلى مركز السلطة، والحكم، افتقدوا صفة الشرعية؛ فوجدوا في هذه الرابطة الدينية جسراً يقوي علاقتهم بشعب لا يتفق معهم إلا في وحدة الدين، فأصبح دعم هذه الوحدة هدفاً يسعون له طوال فترة حكمهم. وقد لا يثير قيام قوصون ببناء هذا الجامع التساؤل بقدر ما تثيره كيفية استطاعة قوصون الصرف ــ بهذه التكاليف الباهظة ــ على جامع فخم، ولم يمض على وجوده في قلعة الجبل سوى عشرة أعوام فقط، اذ تم إنجاز هذا الجامع سنة ٧٣٠هـ / ١٣٣٠م؟ (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ٢: ٣٢٠ ــ ٣٢١) وكيف تيسر لقوصون هذا المال، وهذا النفوذ، فاستطاع أن يبني جامعاً ينافس بقية الجوامع السلطانية، والأميرية، وهو حديث العهد في البلاط المملوكي؟ بل كيف أمكن قوصون أن يصل إلى هذه الحظوة عند الناصر محمد، وهو الذي عرف بالدهاء، وسرعة البديهة، طوال فترة حكمه الطويل؟؟! ربما نستطيع أن نصل إلى إجابة واضحة على هذه التساؤلات من خلال هذه الدراسة. ولعله من المفيد أن نبدأ بمحاولة التعرف على مدى تأثير الوازع الديني عند قوصون، حتى فكر بتنفيذ بناء هذا الجامع.

هل كان قوصون متديناً إلى درجة ان الدافع الديني كان وراء بناء هذا الجامع؟ قد نتعرف على حقيقة ذلك من تتبع الخطوات التي سلكها قوصون في سبيل الحصول على عدد من المباني الجميلة، من ذلك مثلاً ان الأمير قوصون أراد سنة ٧٣٠هـ / ١٣٣٠م امتلاك «حمّام قتال السبع» (٢٠)، لفخامة بنائه، وقربه من الجامع الذي بناه. ولكن الحمّام كان وقفاً غير قابل للبيع، أو الاستبدال، فاحتال قوصون بأن أرسل من هدم جانباً من الحمّام، ثم شهد آخرون زوراً بأن الحمّام خراب، والمصلحة في بيع أنقاضه، وأثبت البيع على يد قاضي القضاة تقي الدين أحمد بن عمر الحنبلي (٢١)، حيث اشتراه قوصون من ورثة قتال السبع، وجدد عمارته (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢: ٣٢١) (المقريزي، ١٨٥٣، جـ ٢: ٨٥). وهكذا يظهر واضحاً استخدام صاحب النفوذ، والجاه، والمال، أسلوب القوة

المكشوف، وشهادة الزور (Lapidus, 1967 : 60 - 61)، في سبيل تحقيق أطماعه الشخصية، وشراهته غير الإنسانية، معرضاً حرمة الأوقاف الشرعية للاغتصاب.

علاوة على ذلك ما حدث «للدار البيسرية» (٢٢) التي بناها الأمير ركن الدين بيبرس الشمسي الصالحي (٢٣)، وتأنق في عمارتها، واستخدم أجود أنواع الرخام، وعندما كملت عمارتها وقّفها بشهادة اثنين وتسعين عدلاً (المقريزي، ١٨٥٣، جـ٢، ٦٩)، (المقريزي، ١٩٣٩ — ١٩٧١، جـ ٢، ٣٦٢)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ — ١٩٥٦، جـ ٩: ١٤٩)، من جملتهم تقي الدين ابن دقيق العيد (٢٤)، وقاضي القضاة تقي الدين ابن بنت الأعز (٢٥)، وقاضي القضاة تقي الدين ابن رزين (٢٦)، قبل ولايتهم القضاء في حال تحملهم الشهادة. ومازالت الدار بيد ورثة بيسرى إلى سنة ٧٣٣هـ/١٣٣٣م، حيث شرهت نفس قوصون إلى أخذها. وسأل الناصر محمداً فوافق، فاتصل بورثة بيسرى، ووعدهم ومناهم، وأرضاهم، حتى أذعنوا، وقام قاضي القضاة شرف الدين الحراني (٢٧)، الحنبلي بالحكم باستبدالها، بقيمة مائتي ألف درهم نقرة، حيث أصدر قاضي القضاة حكماً ببيعها لصالح الأمير قوصون. وكان هذا الحكم مما شنع عليه فيه (المقريزي، ١٨٥٣، جـ٢ : ٦٩) (المقريزي، ١٩٣٩ — ١٩٧١ : جـ٢ : ٣٦٢). ترى هل نجد في هاتين الحادثتين إجابة على أهمية الوازع الديني لدى الأمير قوصون ؟!!

كما عمّر قوصون سنة ٧٣٦هـ/١٣٣٦م الخانقاة (٢٨) المعروفة باسمه تجاه جامعه، وقرر في مشيختها الشيخ شمس الدين أبا الثناء محمود بن أبي القاسم أحمد الأصبهاني (٢٩)، الذي قرر له راتباً سنياً من الدراهم، والخبز، والصابون، واللحم، والزيت. ورتب فيها جماعة كثيرة من الصوفية، حيث هيأ لهم فيها المستقر، والطعام من اللحم والخبز، يومياً، إلى جانب المرتب الشهري من الدراهم، والحلوى، والزيت، والصابون. وقد كانت هذه الخانقاة من أعظم جهات البر، وأكثرها نفعاً، وخيراً (شتين، ١٩١٩ : ١٩١، ٢٢٧)، (ابن حجر، ١٩٦٦، جـ٣ : ٣٤٢)، (المقريزي، ١٨٥٣، جـ٢ : ٤٢٥).

مكانته عند السلطان الناصر محمد

عندما كانت تصدر الأوامر السلطانية بجباية ما على الأمراء من ضرائب مفروضة على السلع الأساسية، مثل القمح، أو القند (٣٠)، كان ذلك يشق على الأمراء، ومنهم الأمير قوصون. ولكن الناصر محمداً كان دائماً يعد قوصون بتعويضه بأكثر مما توجب عليه (المقريزي، ١٩٣٩ — ١٩٧١، جـ٢ : ٣٦٠ — ٣٦١).

وحين تحتم الظروف مساءلة بعض كبار الشخصيات حول ما كان في حوزتهم من الأموال السلطانية، من أجل مصادرتها لمصلحة الناصر محمد، كان يتم تفويض أكثر المقربين إلى السلطان للقيام بهذه المهمة، وهذا يفسر تفويض الأمير قوصون بالتحقيق مع الصاحب شمس الدين عبدالله غبريال بن أبي سعيد بن أبي السرور، الذي كان يتولى المتاجرة ببعض البضائع السلطانية، حيث حكم عليه قوصون، بأن يحضر كل ما لديه من المال دون تأخير، فحمل ألف ألف درهم (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ٢: ٣٦١).

كذلك حدث عندما كثرت الشكوى من جمال الدين عبدالله بن قاضي القضاة جلال الدين القزويني (٣١)، لكثرة لعبه وتهوره؛ أن بعث الناصر محمد إلى أبيه يأمره بتسفيره من القاهرة إلى الشام، فتم ذلك في عام ٧٣١هـ/١٣٣٠م (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ٢: ٣٣٧). وبعد ثلاثة أعوام شفع الأمير قوصون في عودة جمال الدين عبدالله هذا من دمشق، لأجل خاطر أبيه قاضي القضاة جلال الدين القزويني، فوافق الناصر محمد (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢: ٣٦٨)، مما يبين قدر المكانة التي كانت للأمير قوصون في نفس الناصر محمد، الذي كان دائماً يقبل شفاعته (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ٩: ١٥١) ويلبي طلبه، خاصة إذا كان هذا لا يتعارض مع المصالح السلطانية الخاصة.

أما إذا تضمنت وساطة قوصون ما يتنافى مع تلك المصلحة، فإنها كانت ترفض دون تردد؛ مثلما حدث سنة ٧٣٤هـ/١٣٣٤م؛ عندما أطلق الناصر محمد يد شرف الدين النشو (٣٢). «ناظر الخاص» (٣٣)، من أجل تحصيل الأموال المطلوبة «لديوان الخاص»، وتعيين من يراه مناسباً من المباشرين في دواوين الأمراء. وكان الأمير قوصون يحاول دائماً أن يقمع تطلعات النشو في هذا المجال، فكان هذا الأمر السلطاني رفضاً صريحاً لرغبات قوصون ومناهضته الدائمة لنشاط النشو (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ٢: ٣٦٩ ــ ٣٧٠). وقد تكرر حدوث مثل هذا الموقف الحسّاس، بين قوصون، وعدائه الصريح ضد النشو، ونشاطاته المشبوهة، وبين الناصر محمد، وميله نحو التأييد الكامل للنشو فيما يحققه له من منافع خاصة (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ٢: ٣٨٦، ٤٧٥، ٤٧٧)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ٩: ١٠٩، ١١١ ــ ١١٥، ١١٦ ــ ١١٨).

وحصل الشيء ذاته حينما عين الناصر محمد أيدكين الأزكشي (٣٤) البريدي في «ولاية القاهرة» (٣٥)، بوساطة «ناظر الخاص» شرف الدين النشو. فقد أصاب الأمراء الكثير من الضرر في مصالحهم الشخصية، لكثرة كبسه، وكشفه، لما كانوا يتعاطونه من مخالفات في الأغراض التجارية، فضلا عما تعرض له التجار من خسائر فادحة؛ بسبب كثرة مصادراته لأموالهم. ولما تدخل قوصون في الأمر، وتحدث مع الناصر محمد من أجل عزله.

رفض، بل وبّخ قوصون لمعارضته استمرار أيدكين في منصبه، وخدمته للمصالح السلطانية (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ٢: ٣٧٢). ولكن يبدو أن الناصر محمداً كان ــ في أغلب الأحيان ــ يرضخ في نهاية الأمر لطلب قوصون. فلما اشتد إلحاح الأخير حول تجاوزات أيدكين، والي القاهرة، أصدر الناصر محمد مرسوماً شريفاً بعزله، ونفي إلى الشام (الشجاعي، مخطوط برلين ٩٨٣٣: ورقة ١٠٦أ)، (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٣٩، جـ٢: ٣٧٧).

غير أنه من جانب آخر يتضح لنا أنه مهما بلغ أحد الأمراء المماليك من حظوة كبيرة عند الناصر محمد، ومهما تنازل الناصر محمد عن كثير من المواقف إرضاء لهذا الأمير؛ فإن هذا الوضع كان يتغير، ويتخذ مظهراً مختلفاً إذا كان ما يطلبه هذا الأمير، صاحب النفوذ، يتعارض مع المصلحة العامة. ولعل أبلغ دليل على ما نقول أنه عندما وقع الغلاء سنة ٧٣٦هـ/١٣٣٦م (المقريزي، ١٣٣٩ ــ ١٩٧١، جـ٢: ٣٩٤ ــ ٣٩٥)، وارتفع سعر القمح، حتى بلغ الاردب خمسين درهماً، نودي في القاهرة ومصر، بألا يباع القمح بأكثر من ثلاثين درهماً للاردب، ومن باع بأكثر من ذلك نهب ماله، ثم تقدم الناصر محمد إلى الأمراء بألا يخالفوا ذلك (٣٦). فأمسك مباشروا الأمراء أيديهم عن البيع، وصاروا يجلسون بأبواب الشون ولا يبيعون منها شيئاً. ولما اشتد الأمر باع بعض السماسرة الإردب بستين وسبعين درهماً خفية، وكان منهم سمسارا الأميرين قوصون، وبشتاك. فلما بلغ ذلك الناصر محمد أمر بالقبض على سمسارى الأميرين المذكورين، وضربا بالمقارع، وشّهر بهما. وطلب الناصر محمد الأمير قوصون بحضرة الأمراء، وصرخ عليه: «ويلك! أنت تريد أن تخرب عليّ مصر؟ وتخالف مرسومي؟» وسبّه، ولعنه، وشهر عليه السيف، وضربه على أكتافه، ورأسه. وطلب أستادار الأمير قوصون على وجه السرعة، وارتجت القلعة بأسرها، وخاف الأمراء كلهم. فلما حضر قطلو الأستادار (٣٧) ضرب بحضور السلطان شخصياً، فلم يتجاسر أحد بعدها من الأمراء أن يفتح شونته، إلا بأمر المحتسب (٣٨) شخصياً (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ٢: ٣٩٥).

ويبدو أن هذا الموقف من الناصر محمد، ورجاله، ضد قوصون، وأستاداره، أثار غضب قوصون، فاتخذ موقفاً معادياً من الأمير الأكز «شاد الدواوين» (٣٩)، فوصل الأمر إلى الناصر محمد، الذي استدعى قوصون، ووبخه على موقفه من عدم الخضوع للمرسوم السلطاني أولاً، والتطاول على «شاد الدواوين» ثانياً، إذ قال: «إذا كان مملوكي يفعل شيئاً بغير مرسومي، ويعترض عليّ، أي حرمة تبقى لي؟» (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ٢: ٣٩٩). واحتد الناصر محمد في تعنيف قوصون مما أدى إلى جزعه، ومرضه، وقلق الناصر عليه، لدرجة أنه وعده بالاستغناء عن الأكز «شاد الدواوين»، وهذا ما حدث فعلاً بعد ذلك مباشرة.

ومن دراستنا لهاتين الحادثتين تبدو لنا عدة ملاحظات منها :

أولا : معاناة الوضع الاقتصادي بين فترة وأخرى من ظاهرة ارتفاع الأسعار بشكل تدريجي، فينعكس ذلك على أنشطة الرزق، وتتجمد حركة البيع والشراء، وتتشنج المعاملات الاقتصادية بمختلف صورها، ومظاهرها .

ثانياً : مبادرة الناصر محمد بشكل صريح، ومباشر، للتدخل في محاولة جدية للحيلولة دون استفحال الأزمة التي قد تهدد استقرار المجتمع اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً .

ثالثاً : صدور مرسوم سلطاني رسمي بتحديد أسعار الغلال الأساسية، لمنع أصحاب الجشع، والطمع، من استغلال أزمة ندرة الغلال، وارتفاع الأسعار، في سبيل تحصيل أرباح طائلة على حساب أصحاب الدخول المتوسطة .

رابعاً : كان الناصر محمد يرى أن استفحال الأزمة قد يهدد استقرار مصر بأكملها، بل قد يجلب الخراب على الدولة، كما اعتقد جازما أن مخالفة قوصون لأوامره ــ بضرورة التقيد بالسعر الحكومي الرسمي للقمح ــ تعتبر تلاعباً واضحاً في استقرار مصر، وسلامتها ؛ وعندما يكون أمن البلاد في الميزان فإن كفته لا بد أن تكون هي الراجحة . والناصر محمد يوضح هنا بصريح العبارة انه لن يتهاون إطلاقاً في سبيل استقرار الدولة، وسلامتها، وأن من يجرؤ على ذلك يعرض حياته ذاتها للخطر، والناصر محمد هنا يكاد يطيح برأس قوصون إذا كانت سلامة البلاد تستوجب ذلك .

خامساً : اعتبر الناصر محمد أن قيام قوصون ورجاله ببيع القمح بسعر مرتفع، تطاولٌ صريحٌ على حرمة المرسوم السلطاني، إذ كان الواجب يحتم على مماليك الناصر محمد، أن يكونوا أول من يخضع للأوامر السلطانية، ويجتهدوا في تطبيقها، وتنفيذ جميع موادها وإذا كان قوصون، وهو مملوك الناصر محمد ذاته، يرفض الانصياع للمراسيم الناصرية، فماذا يكون إذن موقف الناس خارج القلعة، وعلى وجه الخصوص التجار، وأصحاب الأراضي الزراعية .

سادساً : إن انفراج الأزمة يعود بالدرجة الأولى إلى قوة شخصية الناصر محمد، وحكمة تدبيره، إذ استطاع بمواقفه من تحديد الأسعار، ومواجهة أطماع الأمراء، أن يحول دون حدوث الكثير من العواقب الوخيمة، والتوترات السياسية، والأزمات الاجتماعية، التي لا تحمد عقباها .

وهكذا يتضح أنه وجد من أمراء المماليك من تهاون في موضوع توفير الغذاء اليومي للإنسان العادي في المجتمع بسعر مناسب، بل كان منهم من أراد أن يحقق الربح المادي، على حساب معاناة أصحاب البطون الجائعة من العامة، وأصحاب الدخول المحدودة، دون أدنى اكتراث بالعواقب السيئة التي قد يجلبها ذلك الوضع الشاذ. وقد كان الأمير قوصون واحداً من أولئك الأمراء المشغولين، بتحقيق أكبر قدر ممكن من الربح المادي، في حين كان

عامة الناس يعانون الغلاء، والجوع. ومن هذا المنطلق فإننا لو قارنا موقف قوصون هذا، بما اتخذه الناصر محمد من إجراءات حاسمة إزاء هذه الأزمة الاقتصادية، فإننا نجد أن قوصون قد تهاون كثيراً في العمل لما تقتضيه مصلحة البلاد، بل انه لم يهتم أن يعرض أمن البلاد، واستقرارها، للخطر في سبيل تحقيق مكاسب مادية آنية، وهو بهذا العمل يكشف عن شخصية قصيرة النظر، محدودة الفكر، ذاتية في طموحاتها، أنانية في تطلعاتها. و يظهر أن ما حدث كان درساً مفيداً لقوصون حيث أدرك ضرورة عدم إثارة غضب الناصر محمد، والتقيد بأوامره، ومطالبه. ولذا نجده عندما قبض الناصر محمد على الصفى، كاتب قوصون ــ بتحريض من النشو ــ على أساس أن في حوزته أموالاً للديوان، منذ أن كان يعمل مباشراً بديوان الأمير قجليس (٤٠)، لم يحرك قوصون ساكناً، وعلى ذلك اتخذ النشو كل ما يرغب به من إجراءات التحقيق مع الصفى، فلم يظهر لما ادّعاه صحة (المقريزي: ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ٢: ٤١١).

ونحن نعلم ــ كما يعلم كل باحث في تاريخ سلطنة المماليك ــ أن مصادرة أموال، وممتلكات، الآخرين استفحلت في ذلك العصر (مغلطاى، مخطوط برلين ٩٨٣٥: ورقة ٣٨أ ــ ب، ٣٩أ)، حتى كادت المصادرة لصالح «الخاص السلطاني» أن تكون نظاماً اقتصادياً ينفذ بين فترة وأخرى لمصلحة الحاكم. ولكن قوصون بمكره، وجشعه استطاع أن يحول مجرى الأموال المصادرة لتصب في خزانته الخاصة. كان ذلك عندما ألزم النشو «ناظر الخاص» ابن المشنقص ــ مدولب مطبخ الأمير قوصون ــ بدفع مائة ألف درهم؛ بحجة الغش في السكر، والعسل، فتضايق قوصون، وأظهر تذمره، حتى أمر الناصر محمد بإعفائه من ذلك فشق هذا على النشو، واثبت محضراً عند القاضي بأن والد المشنقص مات على غير الملة الإسلامية، ولا بد من مصادرة أموال ابنه لصالح السلطان. ولكن لما أخبر الناصر محمد قوصون بهذا الأمر، ثار واحتد، فوهب الناصر محمد جميع ما انتهت إليه المصادرة المذكورة للأمير قوصون على سبيل الترضية (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ٢: ٤١٩ ــ ٤٢٠). وهكذا استطاع قوصون بدهائه، وسطوته، وبما كان يتمتع به من منزلة عند الناصر محمد، أن يستفيد شخصياً من محاولات «ناظر الخاص» المستمرة من أجل تنفيع السلطان من خلال مصادرة أصحاب الأموال، والقائمين عليها، سواء أكانت المصادرة تتم بحق، أم بدونه.

قوصون وطموحاته السياسية

يظهر أن اجتهاد قوصون في العمل كان من أجل الوصول إلى مكانة اجتماعية تسنده عندما تتاح له الفرصة لتحقيق شيء من طموحاته السياسية الخفية. وقد بدأت تلك النوايا في الظهور، مع تداعي صحة الناصر محمد في أيامه الأخيرة، فبدأ التنافس واضحاً وعدائياً بينه و بين الأمير بشتاك (٤١). وقد عهد الناصر محمد بولاية العهد إلى ابنه أبي بكر (الشجاعي،

مخطوط برلين ٩٨٣٣ : ورقة ١٤٦ ب)، (شتين، ١٩١٩ : ٢٢٢)، وجعل قوصونَ، وبشتاكَ، وصيين عليه، وأوكل إليهما «تدبير ابنه أبي بكر وحلّفهما» (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ٢ : ٥٢٣) (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ٩ : ١٦٤). وأوصى ابنه أبا بكر بالأمراء، وأوصى الأمراء به (الشجاعي، مخطوط برلين ٩٨٣٣ : ورقة ١٤٧ أ)، (شتين، ١٩١٩ : ٢٢٢ ــ ٢٢٣)، وعهد إليهم ألا يخرجوا ابنه أحمد (٤٢) من الكرك، وحذرهم من إقامته سلطانا (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ٢ : ٥٢٣)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ٩ : ١٦٤).

وبناء على ذلك حدث عندما جلس المنصور أبو بكر بن الناصر محمد على كرسي الحكم سنة ٧٤١ هـ/ ١٣٤١ م، أن تولى الأمير قوصون وظيفة «مدبر الدولة (٤٣)، ورأس المشورة»، ويشاركه في الرأي الأمير بشتاك (شتين، ١٩١٩ : ٢٢٤)، (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ٢ : ٥٥١، ٥٥٢)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ١٠ : ٣). وبذلك أصبح قوصون رسمياً، وفعلياً، الرجل الثاني في الدولة. ومن ثم انطلق قوصون في العمل للوصول إلى أهدافه، مبتدئاً بالتخلص من منافسيه (مغلطاي، مخطوط برلين ٩٨٣٥ : ورقة ٤٤ أ ــ ب)، وعلى رأسهم الأمير بشتاك الناصري، الذي طلب من قوصون أن يعطيه نيابة الشام، فرفض قوصون معتذراً بأنه كتب بها مرسوما للأمير الطنبغا الصالحي (٤٤)، الأمر الذي أغضب بشتاك كثيراً (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ٢ : ٥٦)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ١٠ : ٥).

ويبدو أن موقف قوصون هذا قد أثار شكوك بشتاك، فطلب الإذن بمغادرة مصر، إلا أن قوصون اعترض على ذلك. ومن ثم رأى بشتاك أنه ربما يتحقق طلبه في نيابة الشام عن طريق السلطان شخصياً، فاجتهد في بذل المال للمماليك الخاصكية، من أجل التوسط له عند المنصور أبي بكر. وقد تم ذلك، وأنعم أبو بكر على بشتاك بنيابة الشام. ولكن قوصون أصر على عدم الموافقة على طلب بشتاك، إلا بعد مشاورة كبار الأمراء. فلما أشادوا في شخص بشتاك، وسيرته، بحضور الجميع، وعد المنصور أبو بكر بشتاك بأنه سيستجيب لطلبه (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ٢ : ٥٦٠)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ١٠ : ٦). واعتقد بشتاك أنه سيحظى بالفعل بنيابة الشام، فأخذ يوزع كل ما يملك من خيل، وقماش، وجوارٍ، وجواهر، وغلال على كبار الأمراء المماليك، الأمر الذي أثار شكوك، وهواجس، كل من كان يحيط به، وسرت إشاعة تقول إنه يهدف إلى الإطاحة بحكم أبي بكر، وقوصون (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ٢ : ٥٦١)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ١٠ : ٦ ــ ٧). وقد استغل قوصون هذا الموقف الغريب لمصلحته، فأوغر صدر أبي بكر ضد بشتاك، حتى أقنعه بضرورة القبض عليه. ولم يكتف بذلك، بل أرسل إلى

الأمير قطلوبغا الفخري(٤٥)، بأن بشتاك يريد إمساكه عند قدومه من دمشق، مقر عمله. فاستعد قطلوبغا لملاقاة بشتاك، الذي كان لا يفكر بشيء من ذلك على الاطلاق. فلما وصل قطلوبغا إلى البلاط السلطاني سالماً، اتفق مع السلطان، وقوصون، على ضرورة القبض على بشتاك. وقد تم ذلك بالفعل في اليوم التالي، في حضرة المنصور أبي بكر، وتمت الحوطة على جميع دوره، واسطبلاته. كما صودر كل ما كان يملك من مال، وجواهر، وغلال (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ٢: ٥٦١ ــ ٥٦٣)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ١٠: ٧ ــ ٨).

وعند دراسة تفاصيل هذا الموقف نجد أنه كان خطيراً بما تضمن من ملابسات غير عادية، فنجد:

أولا: شخصية قوصون الذي أراد أن يستبد بمقاليد السلطة دون منازع، مستخدماً في سبيل ذلك مختلف الأساليب الشرعية، وغير الشرعية، من فتنة، ودس، وتحريض لا يقوم على أساس، وذلك من منطلق الغاية تبرر الوسيلة. وكان الهدف الذي شغل قوصون منذ بداية توليه «تدبير أمور الدولة» هو التخلص من بشتاك، فسعى من أجل ذلك بكل ما أوتي من سلطة، وخداع.

ثانيا: تبدو لنا شخصية السلطان أبي بكر ضعيفة أمام الأمراء الخاصكية ــ ربما بسبب إغراء المال ــ، وأمام قوصون أيضا، لعدم القدرة على منافسة خططه، ومكره.

ثالثا: مجموعة الأمراء المماليك الأوليجاركية، الذين أشادوا بشخص بشتاك، وسلوكه، ولكنهم كانوا عاجزين عن مواجهة دهاء قوصون، وتحدي سلطته، وشخصيته.

رابعا: سلوك بشتاك ــ غير الطبيعي ــ من توزيع كل ثروته بين الأمراء وغيرهم.. ترى لماذا؟ هل كان بشتاك ــ بحكم وجوده في البلاط لمدة طويلة ــ يدرك بأن الوضع لن يطول؟ وأن المصادرة السلطانية لممتلكاته، وأمواله، ستذهب بكل شيء لصالح أبي بكر، وقوصون؟ ولهذا السبب وزع كل ما يخصه بين الأمراء، والمماليك، حسبما يرغب، من أجل أن يحرم أعداءه من ثروته، مضيعاً عليهم بذلك فرصة الاستفادة من أمواله؟! أم أنه أراد بهذا الاسلوب الكريم أن يكسب تأييد كبار الأمراء له؛ لو تعرض لمحنة القبض عليه، والتحقيق معه؟ ولما كان من الصعب معرفة النوايا الحقيقية للأمير بشتاك؛ فإننا نأخذ بالتفسيرين السابقين معاً.

خامسا: نظرة قوصون إلى مصر، والشام، وكأن البلدين إقطاع خاص به، يوزع نياباته كيفما يحب، ولمن يرغب، دون أدنى اعتبار لمبدأ الكفاءة، والمقدرة!! وقد كانت هذه النظرة الاستبدادية، في توزيع المناصب الإدارية، سائدة في العصر المملوكي

في أغلب الأحيان؛ فإن اعترض أحدهم على ذلك، كان نصيبه السجن، والمصادرة. كما كانت الرشوة، أسلوباً معروفاً بين الشخصيات الأميرية، والطموحة، في سبيل الوصول إلى المناصب الإدارية العليا في سلطنة المماليك.

وهكذا بدأ الوضع السياسي، والإداري، يختل توازنه في أعقاب حكم الناصر محمد، وبداية فترة سلطنة أولاده وأحفاده على التوالي. وفي تحليلنا المبدئي لهذا الواقع المضطرب نرى، أن الناصر محمد يتحمل الوزر الأكبر في ظهور هذه الظواهر غير الطبيعية، حيث أنه تهاون كثيراً في موضوع إعداد ولي للعهد يلي الحكم بعده، ولم يفكر بذلك، إلا في الشهور الأخيرة لحياته بعد عهد حكم طويل استغرق أكثر من إحدى وثلاثين سنة. ترى ما سبب هذا التهاون؟ هل لأن الناصر محمداً لم يجد من بين أبنائه من يملك من الصفات، والخصال، ما يؤهله لتولي منصب السلطان؟ أم أن ثقته بمماليكه، الذين أصبحوا من كبار الأمراء كانت وراء عدم قلقه حول هذا الموضوع، على أساس أن هؤلاء سيقومون بمساندة، وتأييد خليفته؟؟ أم أنه اعتقد أن الاستقرار، والازدهار، الذي ساد في سلطنة المماليك، خلال فترة حكمه، قادر على تحمل ودعم أي من أولاده، حتى ولو لم يكن يتمتع بما اتصف به الناصر محمد من ذكاء، ودهاء، ورجاحة عقل، وحيطة يحركها الشك في تصرفات الجميع، حتى أقرب الأشخاص إليه. ولعل هذه الأسباب كلها أو بعضها، جعلت الناصر محمداً، الذي نجح في إرساء قواعد حكم ثابت، مستقر، يتقاعس في موضوع تأهيل ولي عهد قوي، يواصل مسيرته، في ظل تأييد المماليك الناصرية من كبار الأمراء. ولكن يبدو أن هؤلاء الأمراء على عكس ما ظن الناصر محمد ــ كانوا أكثر الطامعين في السلطة، والسلطنة، فبدأت نوازع الطمع، والتملك، في الظهور مع بداية حكم ابنه أبي بكر. وقد تقاسم المنصور أبو بكر، «ومدبر الدولة» الأمير قوصون، النصيب الأكبر من إقطاع بشتاك؛ في حين وزع السلطان القسم الباقي بين كبار الأمراء (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ٢: ٥٦٢)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ١٠: ٨ ــ ٩)، ربما من أجل امتصاص نقمتهم، بسبب ما وقع على الأمير بشتاك من غبن، وظلم دون ذنب. ونلاحظ عند التمعن في ما تحصل للسلطان من ثروة بشتاك من الذهب، واللؤلؤ، والجواهر، والغلال؛ القيمة الكبيرة لذلك كله، مما يدفعنا إلى التساؤل: هل كان هدف مصادرة تلك الثروة الطائلة من أسباب القبض على بشتاك؟ خاصة وأن الناصر محمداً درج على اتباع هذا الاسلوب، مع عدد كبير من الأمراء، في عهد حكمه الطويل، بل كان قوصون أحد الذين استفادوا ــ في كثير من الأحيان ــ من تلك الثروات المصادرة لصالح الخاص السلطاني!؟؟

ويبدو أن عملية مصادرة ثروات الأمراء كانت تتضمن من الإغراء، والجاذبية، ما جعل أبا بكر، وقوصوناً، يتماديان في تنفيذها ضد الأمراء. وقد كان الأمير آقبغا عبدالواحد (٤٦)،

هو الضحية التالية، حيث تحفظ قوصون على جميع ممتلكاته، وأمواله (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ٢: ٥٦٣ ــ ٥٦٤)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ١٠: ١٠). بالإضافة إلى ذلك أمر المنصور أبو بكر، بضرب الأمير آقبغا عبدالواحد بالمقارع، فلم يمكنه قوصون من ذلك، فاشتد غضبه (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ٢: ٥٦٦). وبناء على ذلك لا بد لنا أن نسأل، هل بدأ نفوذ قوصون، وسلطاته، تعلو على الأوامر السلطانية؟

تأتي عملية إقصاء المنصور أبي بكر على يد قوصون، والأمراء، كخاتمة متوقعة لهذه الفترة المضطربة (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ٢: ٥٦٦ ــ ٥٦٧)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ١٠: ١١). وقد استغرقت فترة حكم أبي بكر تسعة وخمسين يوماً فقط (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ٢: ٥٧٠)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ١٠: ١٦).

أما عن الأسباب والظروف التي أدت إلى اتخاذ قوصون، والأمراء، هذه الخطوة الحاسمة، فنعتقد أن أهمها:

أولا: ان شخصية أبي بكر الضعيفة تأتي على رأس الأسباب التي أدت إلى عزله، فلو أنه كان قوياً، كفئاً، قادراً؛ لفكر الأمراء الأوليجاركية كثيراً قبل الإقدام على هذه الخطوة. وقد أثبتت الحوادث ــ كما رأينا ــ أن أبا بكر كان عاجزاً عن تدبير شؤون الحكم، واتخاذ القرارات اللازمة.

ثانيا: أقبل أبو بكر على ممارسة الكثير من وسائل اللهو، والمنكر، دون وازع ديني، أو رادع أخلاقي، مما أثار استنكار، ونقمة، من كانوا حوله من كبار الشخصيات (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢: ٥٦٧)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ١٠: ١٢).

ثالثا: نادم أبو بكر مجموعة فاسدة من الأمراء، فأساؤوا إليه في نفسه، ومجلسه (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢: ٥٦٧)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ١٠: ١٢).

رابعا: تطلعات قوصون، وطموحاته، من أجل مزيد من النفوذ في دائرة السلطة السياسية، وقد وجد قوصون في شخصية أبي بكر الضعيفة، وسلوكه المشين، عنصراً مناسباً يمكن استغلاله لمصلحته الشخصية. كما كانت الأطماع المادية لبعض الأمراء عاملا مساعداً استفاد منه قوصون لمنفعة أغراضه، حيث تم اتفاق الجميع على القبض على أبي بكر في يوم الجمعة (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢: ٥٦٧).

وقد نفذ قوصون عملية خلع أبي بكر بهدوء، ويسر، مع تأييد أغلب الأمراء، وسجن من عارض هذه الخطوة منهم (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢: ٥٦٧ ــ ٥٧٠)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ١٠: ١١، ١٣).

ولم يكتف قوصون بذلك، بل عمل على إخراج أبي بكر وإخوته ــ وهم سبعة ــ من القلعة، ووضعوا في حراقة، نقلتهم تحت إشراف حركتمر بن بهادر (٤٧)، إلى قوص (٤٨)، التي استقر رأي قوصون أن تكون منفى لهم. ولم يترك بالقلعة سوى كجك(٤٩) بن الناصر محمد، الذي عزم قوصون أن يضعه سلطاناً للدولة (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢: ٥٧٠)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ١٠: ١٥ ــ ١٦). ومن المحتمل أن قوصون بموقفه هذا، ضد أولاد الناصر محمد، يكون وكأنه قد قام بدق أول مسمار في نعشه، فالناصر محمد حظي بتأييد عدد كبير من المماليك الناصرية، الذين غدوا آنذاك من كبار الأمراء. إلى جانب ما تمتع به ــ شخصيا ــ من شعبية كبيرة بين صفوف العامة، فهل يقبل كل هؤلاء هذا التصرف الحاسم من قوصون تجاه أولاد الناصر محمد؟ وكما خطط قوصون نجد أن السلطة بكاملها تؤول إليه؛ لقد عزل أول ابنٍ للناصر محمد يجلس على كرسي الحكم، ثم وضع أخاه كجك مكانه، لكي يصبح هو «نائب السلطنة بالديار المصرية»(٥٠) وبيده جميع شؤون الدولة، وبذلك عاد الوضع كما كان عليه في بداية تولي الناصر محمد الحكم (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢: ٥٧١)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ١٠: ٢١) في سلطنة المماليك(٥١). ولعل السؤال الذي يجب أن يطرح هنا لماذا اختار قوصون الأمير كجك بالذات دون إخوته؟ ربما يكمن الجواب في أن هذا السلطان كان طفلا لا يتجاوز الخمس سنوات. ولذا فإنه ــ دون أن يدري ــ سيهيىء لقوصون مناخاً ملائماً يتيح له أن يحكم ويأمر دون أن يكون للرأي السلطاني مجال، خاصة وأن قوصون قد تولى ــ بموافقة جميع الأمراء ــ منصب «نيابة السلطنة» (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢: ٥٧١)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ١٠: ٢١).

وهكذا وقع في عهد أولاد الناصر محمد، ما اجتهد الناصر نفسه في الحيلولة دون تكرار حدوثه في حياته، ذلك أنه عزل عدة مرات(٥٢)، كان آخرها سنة ٧٠٨ هـ / ١٣٠٩ م(٥٣). فلما تولى الناصر محمد الحكم للمرة الثالثة ألغى منصب «نيابة السلطنة» (٥٤)، عام ٧٢٧ / ١٣٣٠ م (٥٥). وقد بدأ حكم السلطان الطفل كجك في صفر سنة ٧٤٢ هـ / يوليو سنة ١٣٤١ م، في ظل رعاية، وأمر النائب قوصون، الذي اتخذ الاحتياطات المختلفة التي تضمن لسلطته النافذة الاستمرار، منها ما يأتي:

أولا: نقل الأمراء الذين عارضوا تسلطه، ضد المنصور أبي بكر، من حبس خزانة شمايل(٥٦) في القاهرة، إلى ثغر الاسكندرية، فسجنوا بها (المقريزي، ١٩٣٩ ــ

١٩٧١، جـ ٢ : ٥٧١). (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ١٠ : ١٥ ــ ١٦، ٢٢). وبذلك يظهر قوصون وكأنه يزرع أسباب النفاق بين الأمراء في سلطنة المماليك، فإما أن يتحول الأمير إلى منافق يوافق قوصون، ويمالئه، على ما أتى به من تمرد ضد المنصور؛ وإما أن يعارض خطوات قوصون، فيكون جزاؤه السجن. ولا شك أنه بهذا الإجراء قد أساء إلى نفسه بمن أوجد حوله من الأمراء المنافقين الذين كانوا ــ في داخل أنفسهم ــ يرفضون تسلط قوصون؛ إلا أنهم أيدوه علناً دفعاً لشره، وسلامة لأنفسهم. ولكن هل يضمن قوصون مناصرة هؤلاء له فيما لو انقلبت الأوضاع ضده بشكل، أو بآخر، خاصة عندما ينتفي وجود السبب الذي أجبرهم على منافقة قوصون، وأعوانه؟ وهل كان قوصون على درجة من السذاجة، بحيث انه لم ينتبه إلى أن موافقة هؤلاء الأمراء، كانت ثمناً مؤقتاً دفعوه في سبيل تأمين سلامة أنفسهم، وأملاكهم؟! وأنه متى ذهب هذا الخطر لا يعود لهذا التوافق السطحي ضرورة، بل انهم سيقلبون له ظهر المجن؟ لا شك أن السرعة التي كانت تسير بها الحوادث، إلى جانب الرغبة الشديدة عند قوصون نحو السلطة، والنفوذ؛ جعلته لا يتبين حقيقة المواقف حوله، و يُقوّم الاتجاهات بمظهرها الخارجي، دون أن يتعمق في الدوافع الكامنة وراءها، فيكون قادراً على وزن الأمور لما فيه مصلحته، وسلامته.

ثانيا : قبض قوصون على ولي الدولة أبي الفرج ابن الحظير ــ صهر النشو ــ الذي كان مرشحا من قبل المنصور أبي بكر، والأمراء المقربين منه، لتولي وظيفة «نظر الخاص». وعندما تكرر لقاء المنصور به، ومحادثته في شؤون الدولة؛ فلم يكن من قوصون، الذي عانى من تسلط النشو، وألاعيبه، إلا أن قبض على ولي الدولة هذا، وسجنه، ثم سمره حتى الموت (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢ : ٥٧٢)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ١٠ : ٢٣). وقد يجد الباحثون في تاريخ سلطنة المماليك هذا الإجراء الذي اتخذه قوصون ضد ولي الدولة مقبولا، بل ضرورياً، حيث عانى المماليك، والمجتمع المصري، الكثير من أصناف الغبن، والظلم، والمصادرة، نتيجة للممارسات الخاطئة التي تمادى النشو في تنفيذها ضد الجميع، فكرهوه، ونبذوا من ينسب إليه، خشية أن ينال أحدهم شيئاً من الأمور السيئة السابقة.

ثالثا : بذل قوصون المال الكثير لأفراد الجيش من أجل كسب مودتهم، وتأييدهم؛ فأعطى لكل مقدم ألف من الأمراء ألف دينار، ولكل أمير طبلخاناه خمسمائة دينار، ولكل أمير عشرة مائتي دينار، ولكل مقدم حلقة خمسين ديناراً، ولكل جندي خمسة عشر ديناراً (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢ : ٥٧٢)، (ابن

تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ١٠: ٢٢ ــ ٢٣). وأياً كانت الأسباب وراء هذا التصرف من قوصون؛ إلا أننا نعتبره تلاعباً سافراً في أموال الدولة، من أجل تحقيق غايات شخصية. وربما يكون السؤال الذي يتوجب طرحه هنا هو: هل أمن قوصون بهذا الصرف السخي خطر العسكر المملوكي؟ وإلى أي مدى يمكن أن يحقق هؤلاء الأمن المطلوب؛ فيما لو تعرض قوصون لتهديد من الأمراء، والسلطان؟ لعلنا نجد في دراستنا لمجريات الحوادث التالية؛ إجابة على تساؤلاتنا هذه؟!

رابعا : أمَّرَ قوصون واحداً وثلاثين رجلاً من المماليك السلطانية (٥٧)، منهم ستة طبلخاناه، والبقية عشرات (٥٨) وهذا المسلك من قوصون (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢: ٥٧٢، ٥٧٤)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ١٠: ٢٣)، يذكرنا بحادثة سابقة عندما قام الناصر محمد، في بداية عهد حكمه الثالث، بتأمير اثنين وثلاثين من المماليك، موجداً بهذا الإجراء عصبة حوله، تؤيده في جميع المواقف (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢: ٧٧)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ١٠: ١٣ــ ١٤). فهل سيكون هؤلاء الأمراء المماليك القوصونية الجدد قادرين على تأييد قوصون، ونصرته، لو استدعت الظروف ذلك؟

خامسا : خَلَعَ الأشرف كجك ــ بإيحاء من قوصون ــ على جميع الأمراء، وأهل الدولة، بدار العدل؛ فكانت عدة الخلع يومئذ ألفاً ومائتي خلعة (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢: ٥٧٣)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ١٠: ٢٤). فهل كان هذا الإجراء مظهراً من مظاهر الترضية المختلفة التي نفذها قوصون نحو الأمراء، والعسكر، والمماليك، وأهل الدولة، من أجل كسب تعضيد مطلق، ومناصرة شاملة من الجميع، خاصة حينما تلوح في الأفق بوادر الخطر.

النزاع بين قوصون والناصر أحمد حول السلطة

وفي أعقاب ذلك بعث قوصون لإحضار الأمير أحمد بن الناصر محمد من الكرك، لينفى إلى الصعيد، خاصة أن الكلام قد شاع حول شغفه بشباب أهل الكرك، ومعاقرته الخمر معهم (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢: ٥٧٣)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ١٠: ٢٣). فهل نجح قوصون بذلك في إبعاد كل أسباب الخطر، الذي قد يأتي من أولاد الناصر محمد؟ ألا يكون بتصرفه هذا قد زاد الوضع سوءاً، وضاعف نقمة من حوله ضده؟. وإذا أمعنا النظر في كل هذا نجد أن الحوادث تسير على غير ما اشتهى قوصون حيث رفض الأمير أحمد الحضور، وطلب أن يأتي الأمراء الكبار إلى الكرك لتحليفهم على حمايته، وإحضار إخوته من الصعيد، ثم حضوره هو إلى القاهرة ــ بعد أن يرتب كل شيء ــ لكي ينصب

سلطاناً (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢ : ٥٧٣)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ١٠ : ٢٤). ونتيجة لذلك وضع قوصون نفسه أمام مشكلة لم يحسب حسابها، وحاول بالحسنى الاحتيال على الأمير أحمد للحضور إلى القاهرة، إلا أن الأخير رفض (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢ : ٥٧٣)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ١٠ : ٢٤). ويبدو أنه كان من بين الأمراء في القاهرة من كتب إلى الأمير أحمد، يحذره من سوء نوايا قوصون (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢ : ٥٧٤). مما زاد من إصراره على رأيه في الاستقرار بالكرك، حتى تلبى شروطه (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢ : ٥٧٤)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ١٠ : ٢٤).

إذن تحتم على قوصون مواجهة موقف حرج، حيث أصبح أكبر أبناء الناصر محمد خصما له، يطالب بالسلطنة لنفسه، دون تدخل «نائب السلطنة». أما الأشرف كجك، فقد كان طفلاً لا حول له ولا قوة، وقد أدرك الجميع حقيقة ذلك الوضع غير الطبيعي. ولما كان النزاع حول السلطة، في سلطنة المماليك، بين ابن بالغ للناصر محمد، ونائب السلطنة، الذي تجرأ على أبناء أستاذه بالظلم، ونازعهم حقهم، ونفاهم إلى أقصى الصعيد، فإن كفة الميزان الراجحة كانت واضحة، وبقي الأمر بعد ذلك منوطاً بتأثير العوامل الفعالة المساعدة. وقد أدى هذا الأمر الواقع المضطرب بقوصون ــ الذي كان متهالكا على إنهاء الخلاف ــ إلى أن يتخذ قراراً بإرسال الجيش المملوكي ضد الأمير أحمد في الكرك، من أجل إخضاعه (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢ : ٥٧٤)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ١٠ : ٢٤).

وبتقويم هذه الخطوة الحاسمة، نجد أن قوصونَ قد بدأ يتخبط في محاولات يائسة للوصول بطموحاته إلى شاطىء الأمان؛ ولكن الطريق كان شاقاً، ومليئاً بالمفاجآت. لقد وصلت أنباء هذه الخطط العسكرية إلى الأمير أحمد، فكتب إلى نواب دمشق، وحلب، وغيرهم، يدعوهم إلى مساندته ضد خصمه قوصون، ومن معه. ولما وقعت بعض هذه المكاتبات في يد قوصون، أعطته مبرراً قوياً في الحصول على موافقة شاملة من الأمراء، بضرورة الإسراع بتجريد العسكر إلى الكرك (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢ : ٥٧٧)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ١٠ : ٣٠). ونلاحظ هنا أن الأمير أحمد، قد استفاد من تجربة والده الناصر محمد، وما تعرض له من محن في الماضي؛ فنهج نفس مسلكه، عندما استعان في عام ٧٠٩ هـ / ١٣٠٩ م بنواب حلب، ودمشق، وحماه، لمساعدته ضد أعدائه في مصر(٥٩).

وفي الوقت ذاته، فإنه قد حزّ في نفس بعض كبار الأمراء المماليك، موقف قوصون العدواني ضد الأمير أحمد، وعزّ عليهم أن يسير الجيش المملوكي ضد أحد أولاد الناصر محمد،

فأشاروا على قوصون بالتريث، ولكنه رفض. فنصحوه أن يسأل الأمير أحمد عن سبب مكاتبته نواب الشام؛ فلما فعل ذلك، رد عليه الأمير أحمد، بأن ما دفعه إلى ذلك هو تطاول رسول «نائب السلطنة» عليه بالكلام الفاحش (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢: ٥٧٨)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ١٠: ٢٤). ونتيجة لذلك صمم قوصون على تنفيذ ما عزم عليه، وغادر العسكر المملوكي مصر، متجهاً نحو الكرك، بقيادة الأمير قطلوبغا الفخري، بعدما أغدق عليه قوصون الكثير من الأموال، والإنعامات، وعين لمساعدته عدداً من الأمراء (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢: ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ١٠: ٣٠).

وهكذا واجهت سلطنة المماليك، أول انشقاق سياسي خلال السنة التالية لوفاة الناصر محمد. لقد كان التنافس بين كبار الأمراء في سبيل السلطة، سبباً رئيسياً في هذه الفتنة الداخلية، ولم تستطع المبادىء الروحية، أو المثل الإنسانية، من عدل، ووفاء، وحلم، أن تكون رادعاً يحول دون سفك دماء المسلمين وهدر أموالهم، من أجل تحقيق أغراض شخصية بحتة. وقد كان في مقدور قوصون مواجهة تلك الأزمة بأسلوب هادىء، ومسلك حكيم، يمكن من خلالهما حقن الدماء الإسلامية، وتوحيد الصف المملوكي، في مصر والشام، ولكن أطماعه كانت حاجزاً دون رؤية حقيقة الوضع، وما كان ينطوي عليه من مخاطر جسيمة.

ومن الواضح أن الرغبة الشديدة عند قوصون، في سبيل حصر جميع مقاليد السلطة في يده، جعلته يتمادى في ارتكاب أخطاء مضاعفة منها ما يأتي:

أولاً: أثار خروج طشتمر حمص أخضر(٦٠) ــ نائب حلب ــ عن طاعة النائب قوصون غضب الأخير، فما كان منه إلا أن كتب إلى الأمير الطنبغا الصالحي ــ نائب الشام ــ بأن يسير بالعسكر لإخضاع نائب حلب بالقوة (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ٢: ٥٧٩)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ١٠: ٣١). وبذلك يكون قوصون قد أدخل الأقاليم الشامية في مواجهات عسكرية لا ضرورة لها، دون أن يتأنى في التفكير بنتائج هذه الفتنة.

ثانياً: عزم قوصون على القبض على أيدغمش(٦١) أمير آخور، ولكن بعض المماليك أطلع أيدغمش بنوايا قوصون، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقة بين الأميرين (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ٢: ٥٧٩)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ١٠: ٣١ــ٣٢). وبذلك يكون قوصون قد أوجد لنفسه عدوّاً ذا بأس شديد، في الوقت الذي كان فيه بأشد الحاجة إلى كسب كبار الأمراء إلى جانبه، أثناء هذه الأزمة السياسية.

ترى ماذا سيكون موقف أيدغمش من «نائب السلطنة» بعد أن انكشفت نواياه بالتخلص منه؟ وإلى أي مدى سيكون له دور في وضع نهاية لوجود قوصون، الذي أصبح صاحب الكلمة العليا في سلطنة المماليك؟

ثالثاً: توجس قوصون من احتمال تعاطف الأمراء مع غريمه في سجن الإسكندرية الأمير بشتاك، بل وجد انه ربما قد تتفاعل الأوضاع بحيث يجد قوصون نفسه مرغماً على اطلاق سراح بشتاك، وقد كان من المحتمل عنده أن ينتهز رفقاء بشتاك فرصة وقوع هذه الأزمة، فيضغطوا عليه من أجل الإفراج عن زميلهم!! كما أن استمرار وجود بشتاك في السجن، قد يكون عاملاً فعالاً في نهوض بعض الأمراء ضده، فيشكلوا بذلك زعامة، وعصبة، تتحدى نفوذه، لهذا كله أو بعضه تخلص قوصون من الأمير بشتاك بقتله، وهو في سجنه بالإسكندرية (المقريزي، ١٩٣٩ــ ١٩٧١، جـ٢: ٥٧٩)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ١٩٥٦، جـ١٠: ٣٢).

رابعاً: خشي قوصون من احتمال هزيمته أمام الأمير أحمد، وحلفائه، وأنصاره، ووصول الأمر إلى المطالبة، بعودة السلطان المعزول أبي بكر من منفاه في قوص، ليجلس على كرسي السلطنة، فوضع حداً لهذه المخاوف، بأن أمر بالتخلص من أبي بكر، فمات مسموماً (ابن حجر، ١٩٦٦، جـ١: ٤٩٥)، (المقريزي، ١٩٣٩ــ ١٩٧١، جـ٢: ٥٨٠)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ــ ١٩٥٦، جـ١٠: ٣٢). وبذلك يكون قوصون قد زاد من أسباب النقمة ضده، إذ أننا لا نتوقع أن يغفر الأمير أحمد، أو المماليك الناصرية، أو كبار الأمراء، لقوصون إقدامه على قتل أبي بكر ابن الناصر محمد .

وقد يكون من المناسب هنا أن نسأل، كيف سيقود سوء التخطيط هذا إلى التخلص من قوصون نفسه؟ وهل سيطول الزمن حتى يجد قوصون نفسه في مواجهة نتائج وخيمة، ترتبت على اتباع خطوات غير مدروسة؟ وكم سيستغرق ذلك الوضع الحرج، من الوقت والحوادث، النفسية والسياسية المتلاحقة، حتى ينفجر عن تغيرات متوقعة؟ وإلى أي مدى سيبقى ظل تلك الحوادث غير العادية، التي تمسك بخناق السلطة والمجتمع المصري، ملازماً لمسرح الصراع على الحكم؟ للإجابة على هذه التساؤلات نلاحظ أن هذه الأفعال التي نفذها قوصون لم تحقق له مطلبه في الانفراد بالسلطة المطلقة، بل كانت سبباً في نتائج سيئة، على غير ما كان «نائب السلطنة» يتوقع، نرصد منها ما يأتي:

أولاً: تحول قطلوبغا الفخري بولائه، وجيشه، إلى جانب الأمير أحمد في الكرك، حيث عاهده مع الأمراء الذين معه، على إقامته سلطاناً، ولقبوه بالملك الناصر (المقريزي، ١٩٣٩ــ ١٩٧١، جـ٢: ٥٨١)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ــ ١٩٥٦، جـ١٠: ٣٣).

وبهذا يكون قوصون قد وفر ــ دون أن يقصد ــ العدة العسكرية المناسبة لمناصرة الأمير أحمد، وأرسل إليه بمن أصبحوا حلفاءه.

ثانياً: تحالف نواب أقاليم الشام، وهم نائب حلب طشتمر حمص أخضر، ونائب حماه الأمير طقزدمر(٦٢)، والأمير أصلم القبجاقي(٦٣) نائب صفد، ونائب حمص، واتفقوا على مساندة الأمير أحمد، على تحقيق قصده، في الجلوس على كرسي السلطنة (المقريزي، ١٩٣٩ــ ١٩٧١، جـ٢: ٥٨١)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ــ ١٩٥٦، جـ١٠: ٣٣). وبذلك أصبح في بلاد الشام عصبة من الأمراء، تتحدى تطلعات قوصون نحو السلطة، وترغب في إخراجه من دائرة الحكم، والنفوذ.

ثالثاً: دخول قطلوبغا الفخري دمشق، بمن معه من العسكر، حيث دعا فيها للناصر أحمد (المقريزي، ١٩٣٩ــ ١٩٧١، جـ٢: ٥٨٣)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ــ ١٩٥٦، جـ١٠: ٣٥)، وانضم إليه آقسنقر السلاري(٦٤) نائب غزة، وأصلم نائب صفد، وعدد من الأمراء في دمشق، وهم شيخو البشمقدار(٦٥)، وتمر الساقي(٦٦). وهكذا انقسمت سلطنة المماليك في هذه الفترة إلى قسمين: بلاد الشام بمن فيها من أمراء، وعسكر، تؤيد الناصر أحمد، ومصر بما تمثله من ثقل سياسي، وعسكري، تقف إلى جانب الأشرف كجك. وبذلك يكون قوصون ــ بما أقدم عليه من أفعال ــ غير حكيمة ــ قد وضع الدولة على حافة حرب داخلية بين قسميها الرئيسيين، مصر والشام، وزرع العداء بين أخوين من أبناء الناصر محمد، لكي يقفا بمواجهة بعضهما، وأضعف الجيش المملوكي بما أثاره فيه من فتنة، وتحريض؛ فهل فعل كل ذلك من أجل خير الدولة ومصلحتها؟ أم لتحقيق غايات خاصة لنفسه وسلطته؟!

ونلاحظ أن نائب دمشق الطنبغا الصالحي قد قام بمحاولة أخيرة لمواجهة قطلوبغا الفخري ومن معه، إلا أن محاولته باءت بالفشل، حيث استقرت دمشق للسلطان الناصر أحمد، فخطب له على منابر الجوامع، وضربت السكة باسمه (المقريزي، ١٩٣٩ــ ١٩٧١، جـ٢: ٥٨٥)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ــ ١٩٥٦، جـ١٠: ٣٧).

وفي الوقت ذاته حاول قوصون أيضاً كسب من حوله، إذ جمع الأمراء المقدمين، والطبلخاناه، والعشرات، والمماليك السلطانية، وأسبغ عليهم جميعاً الخلع، والإنعامات، في احتفال كبير (المقريزي، ١٩٣٩ــ ١٩٧١، جـ٢: ٥٨٣)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ــ ١٩٥٦، جـ١٠: ٣٨). ولم يقتصر كرم قوصون على ذلك، فعندما وصلته الأخبار من بلاد الشام بتحول قطلوبغا الفخري، ومن معه من الأمراء، إلى جانب الأمير أحمد، وقيامهم بالحرب معه ضد قوصون، وأعوانه؛ بادر قوصون على الفور بتفريق إقطاعات هؤلاء الأمراء المجردين، وعدتهم اثنان وثلاثون أميراً فأعطى إمرياتهم لأربعة وثلاثين أميراً، اختارهم من بين

المماليك السلطانية. كما صادر أموال، وخيول الأمراء المجردين لصالح الأمراء الجدد (المقريزي، ١٩٣٩ــ ١٩٧١، جـ٢: ٥٨٣)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ــ ١٩٥٦، جـ١٠: ٣٨).

فهل استطاع قوصون بهذا التصرف أن يكسب هؤلاء الأمراء الجدد، والمماليك السلطانية؟ وإلى أي مدى سيوفر له هؤلاء جميعاً العون المطلوب، إذا تأزم الوضع داخل مصر؟ أما فيما يتعلق بوضع المماليك السلطانية فإن العلاقة بينهم، وبين قوصون، تعود إلى زمن توليه منصب «مدبر الدولة» عندما قرر خلع المنصور أبي بكر، حيث نجح قوصون آنذاك في كسب تأييد المماليك السلطانية معه في، تنفيذ تلك الخطوة، نتيجة لكثرة عطائه لهم (المقريزي، ١٩٣٩ــ ١٩٧١، جـ٢: ٥٦٧)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ــ ١٩٥٦، جـ١٠: ١٣). وعلى ذلك، يمكن القول، بأن المال كان المحرك الأساسي لكثير من المواقف، والميول خلال تلك الحقبة من تاريخ سلطنة المماليك، عندما انتفى وجود كثير من المبادىء الخاصة بطبيعة نظام الحكم، وأسس شرعيته. وقد تبلور ذلك الموقف المؤيد من المماليك السلطانية بشكل واضح، عندما اتحد نحو أربعمائة مملوك منهم ضد المنصور أبي بكر، واجتهدوا في العمل، مع قوصون، على وضع نهاية عاجلة لسلطة الحاكم الشرعي (المقريزي، ١٩٣٩ــ ١٩٧١ جـ٢: ٥٦٨)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ــ ١٩٥٦، جـ١٠: ١٣). وفي الحقيقة نحن لا نجد تفسيراً ــ إلى جانب تحليلنا المادي السابق ــ لموقف المماليك السلطانية، سوى أن سوء مسلك أبي بكر، وما أتاه من أعمال مشينة أساءت إلى نفسه، وسمعته، وكانت عاملاً مؤثراً في نفور المماليك منه، والتخلي عنه، والالتصاق بزعيم حركة التمرد قوصون.

ولكن هؤلاء المماليك السلطانية لم يلبثوا أن انقلبوا على قوصون نفسه، عندما وجدوا أنه أساء استغلال النجاح الذي كلل عملية الإطاحة بأبي بكر، فنجد أنهم اتخذوا موقفاً سلبياً من قوصون، نتيجة للحوادث التي وقعت بعد ذلك، والتي نجملها فيما يلي:

أولاً: نفي أبي بكر وإخوته إلى قوص في الصعيد (المقريزي، ١٩٣٩ــ ١٩٧١، جـ٢: ٥٧)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ــ ١٩٥٦، جـ١٠: ١٥ــ ١٦). ولا شك أن هذا الإجراء قد حزّ في نفوس المماليك الناصرية، وهم يرون أبناء الناصر محمد منفيين إلى أقصى البلاد، إذ لم يكن هناك أي نوع من الاتفاق المسبق مع قوصون حول هذه الخطوة.

ثانياً: إصرار قوصون على إحضار الأمير أحمد من الكرك، لينفى إلى الصعيد مع إخوته السبعة (المقريزي، ١٩٣٩ــ ١٩٧١، جـ٢: ٥٧٣)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ــ ١٩٥٦، جـ١٠: ٢٣). ثم تطور الوضع ليصبح نوعاً من التحدي السافر بين قوصون والأمير أحمد، حول مبدأ الأولوية، والأحقية، في حكم سلطنة المماليك.

ثالثاً: جلوس الأشرف كجك على كرسي السلطنة، وكان طفلاً صغيراً، فأصبحت جميع مقاليد الحكم منوطة بالأمير قوصون، «نائب السلطنة»، وصاحب السلطة الفعلية في الدولة (المقريزي، ١٩٣٩ــ ١٩٧١، جـ٢: ٥٧١)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ــ ١٩٥٦، جـ١٠: ٢١). فهل عزّ على المماليك السلطانية أن يصبح قوصون، الذي اشتراه الناصر محمد بماله الخاص (ابن حجر، ١٩٦٦، جـ٣: ٣٤٢)، صاحب الكلمة الأولى في الدولة، في حين يحرم أولاده من كل شيء، حتى حريتهم الشخصية؟!

رابعاً: ألزم قوصون المماليك السلطانية بالمشي في خدمته، كما كانوا في الأيام الناصرية، يمشون في خدمة الناصر محمد، فلم يوافقوا على ذلك، مع كثرة إحسانه إليهم (المقريزي، ١٩٣٩ــ ١٩٧١، جـ٢: ٥٧٤)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ــ ١٩٥٦، جـ١٠: ١٣). ويبدو أن المماليك السلطانية عندما ساندوا قوصون في إقالة أبي بكر، لم يدر في خلدهم أنه سيتصرف بعد ذلك كما لو كان حاكم الدولة، في حين كان سلطان البلاد طفلاً، عاجزاً، لا يفقه توقيع المكاتبات الرسمية، أو تصدير الأوامر السلطانية. فهل كانت هذه الأنماط الجديدة غير متوقعة لدى المماليك السلطانية؟ وهل اصطنع قوصون هذا الإطار غير الطبيعي لنظام الحكم في سلطنة المماليك لخدمة أغراضه الشخصية؟ وهل سيسكت المماليك السلطانية على ذلك الوضع بعد أن أدركوا حقيقته الجوهرية؟

خامساً: أدرك المماليك حقيقة الأهداف التي قصد إليها قوصون، فلم تكن حركته ضد أبي بكر، إلا لجمع زمام الحكم في يده، بينما اقتصر الأشراف كجك على الاسم، واللقب فقط. فرفضوا خدمة قوصون باعتبارهم مماليك الناصر محمد، ولذا اكتفوا بالانتماء إليه، وإلى خدمة من يتسلطن من أولاده، دون الطامعين في الحكم، ولو وصلوا إلى أعلى المناصب، مثل «نيابة السلطنة» (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢: ٥٧٥)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ١٠: ٢٥ــ ٢٦)، وبذلك ظهر في القلعة أول تكتل صريح يناصب قوصونَ العداء، ويتحدى نفوذه، وسلطانه، بل يشكك في مصداقية أهدافه المعلنة. فإلى أي مدى سيكون هؤلاء عامل تقويض لسلطة قوصون؟

سادساً: انتهج قوصون سلوكاً مشيناً مع بعض المماليك، مما أثار حفيظة المماليك السلطانية، حرصاً على سمعتهم داخل القلعة، وخارجها، فتحزبوا ضده (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢: ٥٧٥)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ١٠: ٢٤ ــ ٢٥).

وهكذا تجمعت الأسباب التي أدت إلى توتر العلاقة بين «نائب السلطنة» والمماليك السلطانية، (المقريزي،١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢: ٥٧٥ــ ٥٧٦)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ــ

١٩٥٦، جـ ١٠: ٢٥ ـ ٢٦). ولكن يبدو أن الأمور كانت قد أسفرت عن تكافؤ قوتيهما، فلم تتوفر لدى قوصون الجرأة الكافية للإيقاع بالمماليك السلطانية، كما لم يكن عند المماليك السلطانية ـ على كثرة عددهم ـ الشجاعة للكشف عن نواياهم نحو قوصون، والجهر بما كانوا يخططونه ضده. وعلى الرغم من أن هذا الوضع، غير الحاسم، قد أدى إلى الصلح بين قوصون، والمماليك السلطانية (المقريزي، ١٩٣٩ـ ١٩٧١، جـ ٢: ٥٧٦)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ـ ١٩٥٦، جـ ١٠: ٢٦)، فإن النفوس انطوت على كثير من مشاعر الانتقام. ترى ماذا كان موقف الأمراء من هذا التوتر بين قوصون، والمماليك السلطانية؟ وهل سيعمل الطامعون منهم في الحكم على استغلال موقف المماليك السلطانية هذا لمصلحتهم الخاصة؟ وإلى أي مدى سيشكل هؤلاء الأمراء ـ أصحاب الرغبات الخاصة الدفينة ـ عاملا إضافياً مؤثراً في وضع حد لتطلعات قوصون، وأطماعه؟

لقد تفاقمت مشاعر الحقد في نفوس المماليك السلطانية ضد قوصونَ، بحيث عقدوا النية على قتله. ولكن قوصون علم بالمؤامرة، فثارت ثائرته، وألقى باللوم على الأمراء، الذين أقاموه في منصب «نيابة السلطنة»، فطمأنوه ووعدوه بمساندته، وتهيأ الوضع في القلعة منذراً بوقوع الحرب بين قوصون والمماليك السلطانية. وهنا ظهر عامل ثالث لا يقل أهمية عن العاملين الآخرين وهو «العامة»، الذين كانوا أصحاب فضل كبير في عودة الناصر محمد إلى الحكم أكثر من مرة، فتمتع بينهم بشعبية كبيرة (المقريزي، ١٩٣٩ـ ١٩٧١، جـ ٢: ٣٥ ـ ٣٦)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ـ ١٩٥٦، جـ ٨: ١٧١ـ ١٧٤). فهل سيسكت هؤلاء عما نال أولاد الناصر محمد من ظلم، وهوان، خاصة وقد تهيأت لهم الفرصة لتقديم المساعدة، بتأييد المماليك السلطانية ضد مغتصب الحكم، وصاحب الظلم. لقد وجد قوصون نفسه محاطاً بتكتل المماليك السلطانية ضده داخل القلعة، وتكاتف العامة للثورة ضد نفوذه خارج القلعة. ولكن وقوف الأمراء إلى جانب قوصون رجح كفته، فكف المماليك السلطانية عن مواصلة القتال ضد «نائب السلطنة» (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٢: ٥٧٦)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٠: ٢٨). وقد كان عقاب قوصون لهؤلاء، وهؤلاء، يسيراً. أما العامة، فقد تم تسمير عدد منهم، وأما المماليك السلطانية فقد سجن منهم قوصون مائة مملوك. منهم من قتل بعد ذلك، ومنهم من نفي خارج مصر. هذه الواقعة تبين بشكل مباشر، أن عامة الناس كانوا ـ في غالب الوقت ـ على اطلاع بما كان يدور في البلاط السلطاني. كما كان طبيعيا أن يظهروا مشاعرهم إزاء ما يقع من الحوادث، إلى درجة إظهار استخفافهم بسلطة الأمراء، واستهجانهم لما يأتونه من تصرفات، دون أدنى مبالاة بما يحتمل أن يحصل لهم نتيجة هذه الجرأة، والتطاول على أصحاب السلطة. وتعتبر شجاعتهم العفوية هذه ورد فعلهم البسيط، من أهم ملامح فعاليتهم في المجتمع المعاصر حينذاك. كما توضح

هذه الحادثة صورة من التلاحم الاجتماعي بين طبقة العامة، والمماليك، ذوي المسئولية، والنفوذ، الأمر الذي لابد أن يؤثر على الوضع السياسي للدولة.

إن هذه الحادثة لا تعنى مجرد حلقة من حلقات الصراع في سبيل البقاء أحياناً، والسلطة حيناً أخرى، بين طوائف المماليك. وإنما هي تسجل وجود ظاهرة جديدة لأول مرة في تاريخ المماليك، حيث يتحالف المماليك السلطانية، مع طوائف العامة (٦٧)، في سبيل الإطاحة بفئة من الأمراء أصحاب السلطة المطلقة، وقد جمع بين الطائفتين عنصر المحبة الشديدة للناصر محمد، وأسرته، وبالتالي الانتصار لأولاده الذين بدأوا يعانون من ضغوط مؤلمة على أيدي كبار الأمراء. ومن هنا جاء هذا التلاحم الاجتماعي في صورة تشكيل حلف متين لهزيمة العابثين بما بين أيديهم من صلاحيات. إنها بداية جديدة لإمكانية التعاون بين المماليك السلطانية داخل اسوار القلعة، والعامة خارجها، من أجل خدمة المصلحة العامة، وخير الدولة، حتى لو اقتضى تحقيق هذا الهدف، مقاتلة الأمراء الأقوياء.

ومن دراستنا لهذه الفتنة يمكننا أن نسجل بعض الملاحظات الجديرة بالعناية، والاهتمام:

أولا: تكاتف المماليك السلطانية الناصرية ضد «نائب السلطنة» الأمير قوصون، الذي عينه الناصر محمد وصياً على أولاده، فسلبهم سلطتهم الشرعية، ونازعهم في حقوقهم المادية، وتطاول على صلاحياتهم الرسمية، فكان في ذلك بئس الرجل الذي لم يقم على تأدية الأمانة الموكلة إليه.

ثانيا: التفاف العامة حول المماليك السلطانية الناصرية، تلبية لنداء النجدة على لسان ولد الناصر محمد، الذي حرم من صلاحيات السلطة، والسيادة، فكونوا في ذلك تلاحماً عسكرياً فريداً بين المملوك السلطاني، والعامي، من أجل دحر الأمراء المماليك الأوليجاركية، مغتصبي السلطة من يد أصحابها الشرعيين.

ثالثا: التلاحم الاجتماعي الكبير الذي يظهر لأول مرة بين المماليك السلطانية والعامة، حيث يهرع كل منهما مضحياً بنفسه من أجل الآخر، في سبيل تحقيق النصر المأمول، والثمار المرتقبة.

رابعا: تعرض العامة لعقاب شديد جزاء تأييدهم للمماليك السلطانية، ولكي يكونوا عبرة لغيرهم من طوائف المجتمع المصري، فلا يقدم أي منها على مساعدة المماليك السلطانية ضد كبار الأمراء، مما يبين شدة الحقد الذي يحمله الأمراء الأوليجاركية ضد العامة، بل وخشيتهم منهم، لاحتمال قيامهم بتمرد يشكل

خطرا على المكانة الكبيرة، التي كان بعض الأمراء يحظى بها في البلاط السلطاني.

خامسا: العقاب القاسي الذي كان من نصيب المحرضين من المماليك السلطانية، لكي يكون ذلك إنموذجا حيا للجزاء، الذي سيناله أي مملوكي يجرؤ على التطاول ضد أصحاب السلطة.

سادسا: إن العقاب المشترك الذي عاناه كل من العامة، والمماليك السلطانية كان له بالغ الأثر في تأكيد مشاعر الود، وأسباب التحالف، والتعاون بين الطرفين، حيث تأكد كلاهما أن تكتلهما معاً يحمل بين طياته خطراً جسيماً، من شأنه الإطاحة بالسيادة العليا التي يتمتع بها كبار الأمراء المماليك. لقد تأكد كل من المماليك السلطانية، والعامة، أنه في ظل غياب التقاليد الشرعية في نظام الحكم في سلطنة المماليك، بدأ ظهور صبغات طارئة، وإنها لابد أن تنهار أمام الأعراف المناهضة لاتجاهات الغايات الذاتية.

ومع استقرار الوضع داخل القلعة، وخارجها، وصل كتاب قطلوبغا الفخرى من دمشق إلى قوصون يتضمن الآتي: (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢: ٥٨٦)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ١: ٣٧).

أولا: تعنيف قوصون على إخراجه أولاد الناصر محمد إلى الصعيد.

ثانيا: تأنيب قوصون على قتل المنصور أبي بكر، الذي حُمل رأسه إلى قوصون (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢، ٦١٣)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ١٠: ١٧).

ثالثا: إخباره أن الاتفاق تم على سلطنة الناصر أحمد.

رابعا: تقديم النصيحة له بأن يختار بلداً يقيم بها خارج مصر.

وقد أثار هذا الكتاب انزعاج قوصون، فجمع الأمراء، وتشاور معهم، فنصحوه باتخاذ الاستعدادات اللازمة لمواجهة الموقف (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢، ٥٨٦)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ١٠: ٣٧). ونحن نعجب هنا إذ نرى قوصونَ ــ وهو صاحب القرارات الفردية في كثير من الأمور المهمة ــ ينتهج أسلوب الشورى مع الأمراء المماليك. ولعل السبب وراء هذا التصرف يكمن في إحساسه بالحاجة إلى مؤازرتهم، بعد أن أفلت حبل السيطرة من يده في معظم الأقاليم المملوكية في بلاد الشام.

واستجابة لذلك قام قوصون بالإجراءات التالية: (المقريزي، ١٩٣٩ــ ١٩٧١، جـ ٢: ٥٨٦). (ابن تغرى، ١٩٢٦ــ ١٩٥٦، جـ ١٠: ٣٧ــ ٣٨).

أولا: تجهيز التقدم للأمراء المهزومين العائدين من الشام، وهم الطنبغا الصالحي نائب الشام، وأرقطاي نائب طرابلس، ومن معهما من المماليك، والغلمان، والحواشي.

ثانيا: توزيع الأعطيات على المماليك السلطانية.

ثالثا: صرف مبلغ ثلثمائة ألف دينار لتجهيز الذخيرة اللازمة، لكي يخرج العسكر المملوكي إلى الشام.

رابعاً: أخرج من خزانة السلاح أربعمائة درع، وزرديات، وخوذ، وغير ذلك من لباس الحرب.

خامسا: تأمير جماعة من المماليك السلطانية.

سادسا: توزيع ما تبقى من إقطاعات الأمراء الخارجين عليه في الشام على مجموعة من الأمراء والمماليك.

سابعا: بذل المال الكثير من أجل الاستعدادات المختلفة لاستقبال الأمراء العائدين من الشام.

وعند تقويم الواقع الذي وصلت إليه الأحوال نجد أن قوصونَ قد ضمن الاستعدادات المادية، ولكنه من جانب آخر خسر المماليك السلطانية، والعامة وبقي عنصر الأمراء. فما هي حقيقة موقفهم منه؟ يشير بعض مؤرخي العصر المملوكي إلى تنكر قلوب كبار الأمراء على قوصون لأمور بدت منه (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢: ٥٨٦). (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ١٠: ٣٨). ترى ما هي الأسباب التي أدت إلى تغير الأمراء على قوصون؟ في الحقيقة يصعب قبول الرأي القائل بأن نفوس الأمراء قد شحنت ضد قوصون فجأة، ولابد أن تكون وراء هذا الموقف أسباب أساسية، خاصة وأن هؤلاء الأمراء أيدوا ــ في السابق ــ تولى قوصون منصب «نيابة السلطنة». ولعل هذه الأسباب تكمن فيما يلي (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢: ٥٨٦ــ ٥٨٧). (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ١٠: ٣٨)

أولا: قتل الأمير بشتاك.

ثانيا: قتل المنصور أبي بكر.

ثالثا: توتر العلاقة بين قوصون، وأيدغمش أميرآخور.

رابعا: المكاتبات السرية بين قطلوبغا الفخري، وأيدغمش ضد قوصون.

خامسا: وضوح رغبة قوصون في أن يتسلطن.

سادسا: إسراف قوصون في النفقات، والإنعامات، على العسكر، والأمراء والخاصكية.

ومن ثم نجح أيدغمش في تكوين عصبة معه من الأمير الحاج آل ملك (٦٨)، والأمير جنكلي بن البابا (٦٩)، والأمير الطنبغا الماردانى (٧٠)، والأمير يلبغا اليحياوي (٧١)، إلى جانب عدد من المماليك السلطانية (المقريزي، ١٩٣٩ــ ١٩٧١، جـ ٢: ٥٨٧)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ١٠: ٣٨). وتم الاتفاق على القيام ضد قوصون ليلة الثلاثاء التاسع والعشرين من رجب سنة ٧٤٢ هـ/ ١٤ كانون الثاني ــ يناير سنة ١٣٤٢ م، حيث حاصره الأمراء مع أجنادهم في القلعة. وقد ساعد عنصر المفاجأة، ورفض قوصون تصديق حقيقة نهوض الأمراء ضده، وكذلك عدم رغبته في القتال دفعاً لسفك الدماء على سهولة استسلام قوصون (المقريزي، ١٩٣٩ــ ١٩٧١، جـ ٢: ٥٨٦ــ ٥٨٨) (ابن تغري، ١٩٢٩ــ ١٩٥٦، جـ ١٠: ٣٩ ــ ٤٠).

وعلى الرغم من وقوف بعض الأمراء مع قوصون وما كان عنده من مماليك، يزيد عددهم على السبعمائة مملوك، إلا أن قوصونَ آثر السكينة حتى ينجلي الموقف، ولكن الأمير أيدغمش استغل هدوء قوصون، وتخاذله، فأسرع بتوزيع السلاح بين أجناد الحلقة، وأجناد الأمراء، والمماليك السلطانية، والعامة، وأعطى لمن يحتاج منهم لباساً، وسلاحاً، وفرساً (المقريزي، ١٩٣٩ــ ١٩٧١، جـ ٢: ٥٨٨)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ــ ١٩٥٦، جـ ١٠: ٤٠ ــ ٤١). ترى لماذا تصرف قوصون بهذه السلبية؟ ولماذا ترك الأمور تسير في غير اتجاه مصلحته؟ هل هو الإحساس بعدم شرعية موقفه؟ أم هو اليقين بأن زمام الأمور قد فلت من يده، ومصلحة الواقع تكمن في الخضوع للمتغيرات الجديدة؟ أم هو زهد النفس في كل شيء بعد أن طال الصراع، وأصبحت البلاد على حافة حرب داخلية قد لا تحمد نتائجها؟ لعلها تلك الأحاسيس مجتمعة هي التي جعلت قوصونَ يخضع دون أدنى مقاومة تذكر.

ومن ناحية أخرى يبدو أن العقاب الذي أنزله قوصون بالعامة، زاد من شدة حقدهم عليه، وكراهيتهم له (٧٢)، وباتوا يتحينون الفرصة من أجل النيل منه، والانتقام لما تعرضوا له على يديه من الإعدام، والتسمير. وقد استغل أيدغمش حقد العامة لقوصون، فأباح لهم نهب إسطبل قوصون، وقصره، وكان فيهما من الخيل، والسروج، وآلات الخيل، والذهب، وغير ذلك الشيء الكثير، وكان لهذا التصرف وقع مؤلم في نفس قوصون (المقريزي، ١٩٣٩ــ ١٩٧١، جـ ٢: ٥٨٨ــ ٥٨٩)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ــ ١٩٥٦، جـ ١: ٤١ــ ٤٢).

هذه الحادثة توضح عدداً من العناصر التي كان لها بالغ الأثر في تطور الوضع السياسي داخل سلطنة المماليك:

أولاً: تعاون الأمراء المماليك ضد نائب السلطنة، الأمير قوصون، لتحقيق هدفين، الأول: القبض على قوصون الذي عمل على تركيز جميع السلطات في يده دون بقية الأمراء، فدبروا مؤامرة القبض عليه. والثاني: الرغبة في الحصول على نفوذ أكبر، وصلاحيات أشمل، مما يكشف عن عنصر مهم كان له بالغ الأثر على نظام الحكم في سلطنة المماليك.

ثانياً: استعانة كبار الأمراء المماليك بالعامة، للاستفادة من جهودهم، ومساعداتهم، لتحقيق مصالحهم، وهذه الظاهرة تبرز لأول مرة في تاريخ سلطنة المماليك، إذ لا نقرأ قبل هذه الفترة عن تحالف مثل هذا بين أصحاب السلطة من كبار الأمراء، وبين العامة. ويبدو واضحاً أن السبب الأساسي وراء ذلك، هو رغبة الأمراء ــ العنصر القوي ــ في مساندة، ومساعدة العامة ــ العنصر الضعيف ــ من أجل تحقيق الغايات الكبرى لمصلحة الطبقة العليا، الراغبة في مزيد من السلطة، والقوة.

ثالثاً: الاستعداد الكبير لدى العامة للنهب، والسلب، وخاصة ممتلكات الطبقة المتسلطة، صاحبة النفوذ المطلق، والمقتنيات الثمينة. وربما ترجع تلك الرغبة القوية عند العامة، في سلب كل مايصل إلى أيديهم، إلى شدة حاجتهم لتلك الأصناف، فطالما عانت فئات كبيرة من العامة من الجوع، والفقر، والفاقة؛ وكانت في حرمان دائم من تلك الأشياء الغالية. ومن ثم وجد العامة في هذه الفتنة فرصة مناسبة للسلب، والنهب، خاصة مع تشجيع الأمراء لهم على نهب إسطبل الأمير قوصون، وقصره، فوجدوا في هذا دافعاً قوياً لحمل كل ما يقدرون عليه من السروج، وآلات الخيل، والذهب، والفضة.

رابعاً: لعب العامة دوراً كبيراً في مساعدة كبار الأمراء المماليك، وقد كان لهذا الدور أثر إيجابي، في أن يحقق الأمراء الانتصار المأمول في هزيمة قوصون، وسجنه. بل لم يكن ممكناً أن يتم ذلك الفوز للأمراء، لولا مساعدة العامة، وما بذلوه من جهود مضنية في القتال، والسلب، والنهب، لدرجة أنه يمكن القول إن العامة في بلائهم هذا، كانوا عنصراً حاسماً في ترجيح كفة أيدغمش وجماعته، وبالتالي تركوا وقعاً بالغاً على طبيعة الوضع السياسي السائد في دولة المماليك. ومن هنا بدأت تظهر مشاركة العامة بشكل فعلي في تغيير الوضع السياسي السائد في الدولة، إذ تظهر بصماتهم واضحة في نتائج هذه الحلقة من حلقات الصراع السياسي بين طوائف الأمراء المماليك الأوليجاركية.

وقد نجم عن تحالف الأمراء، والمماليك السلطانية، والعامة، انتصار كبير، فهزم قوصون،

وقبض عليه(٧٣)؛ ثم تم تسفيره في حماية مائة فارس إلى الاسكندرية لكي يسجن بها. ونهبت العامة بيوته، ومخازنه، وإسطبله؛ بينما سيطر أيدغمش على القلعة. وأرسل الطلب في الحال إلى الكرك، من أجل أن يحضر الأمير أحمد بن الناصر محمد، لكي يتسلم مقاليد الحكم في سلطنة المماليك (المقريزي، ١٩٣٩ــ ١٩٧١، جـــ٢: ٥٩١ ــ ٥٩٣)؛(ابن تغرى، ١٩٢٩ــ ١٩٥٦، جـــ١٠: ٤٤). فهل انتهى الأمر عند هذا الحد؟ لقد تطور الوضع في القاهرة بشكل لم يكن متوقعاً؛ فقد تجرأ العامة على سلب كل مايمكن نقله، خاصة طائفة الحرافيش، والنهابة. إذ لم يقتصر النهب على ممتلكات قوصون، ولكن شمل أيضاً بيوت مماليكه، وهم حشد عظيم، حيث نهبت، وأحرقت، وكذلك ممتلكات حواشيه. فأدرك الأمراء أن زمام الأمور قد بدأ يفلت، ومن ثم ينبغي وضع حد لهذا التصرف غير المألوف، فلا يعقل أن تباح الممتلكات الشخصية لجميع هؤلاء، ويعبث الأوباش بهذه الأموال بدون سبب (المقريزي، ١٩٣٩ــ ١٩٧١، جـــ٢: ٥٩١ــ ٥٩٣). (ابن تغرى، ١٩٢٩ــ ١٩٥٦، جـــ١٠: ٤٤ــ ٤٦).

من دراسة هذه التطورات يمكننا أن نصل إلى النتائج الآتية:

أولاً: كان تشجيع كبار الأمراء المماليك للعامة على النهب، والسلب، سبباً في جرأتهم على ذلك، إلى درجة عدم الخوف من السلطة، بل إنهم اجتهدوا في تحين الفرص لممارسة هذا المسلك المنحرف، بإذن رسمي من السلطات، مما أدى إلى إثارة روح الفوضى في مختلف نواحي القاهرة، وتلاشي مظاهر الأمان، والسلام، والطمأنينة (المقريزي، ١٩٣٩ــ ١٩٧١، جـــ٢: ٥٨٨). (ابن تغرى، ١٩٢٩ــ ١٩٥٦، جـــ١٠: ٤٦).

ثانياً: فقدت مدينة القاهرة نتيجة استفحال أفعال السلب، والنهب، طابع الاستقرار الاجتماعي، الذي طالما تميّزت به، بحيث أصبح من الضروري سرعة العمل لوقف هذه العمليات، من أجل خدمة الصالح العام للمجتمع، وحمايته من نتائج ضارة.

ثالثاً: انحطاط سعر الذهب (المقريزي، ١٩٣٩ــ ١٩٧١، جـــ٢: ٥٩٢)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ١٠: ٤٥) كان من أهم النتائج الاقتصادية لنشاط العامة في السلب، والنهب، فارتفعت الأسعار بدرجة كبيرة، مما أدى إلى معاناة الأسر الفقيرة من صعوبة الحصول على الغذاء؛ في حين تمتع النهابون بالذهب، والتحف الغالية، والملابس الثمينة، والأكل الفاخر.

رابعاً: تلاشي مبدأ العدالة الاجتماعية المتبلور عن مسألة الجزاء والعقاب، فالنهابون حظوا بعفو شامل من السلطة، مع تصريح واضح بإباحة النهب، والسلب، حتى فقدت البيوت حرمتها، فأصبح النهب مسموحاً، والسلب مباحاً. ونتيجة لذلك انتاب النفوس المعاصرة أسباب الفزع، والهلع، ولم يعد أحد يأمن على نفسه، أو أسرته، أو بيته (المقريزي، ١٩٣٩ــ ١٩٧١، جـ٢: ٥٩٣)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ــ ١٩٥٦، جـ١٠: ٤٥ــ ٤٦).

خامساً: إزدياد اتهامات الحقوق الباطلة، ونعني بهذا كثرة مرافعة الناس لبعضهم فيما نهبوه، وسرقوه، فما يطالبون بعضهم به لم يكن أصلاً ملكاً لهم، وما يرغبون في الحصول عليه هو ملك لغيرهم، ومن هنا ضاعت حقوق الكثيرين على يد النهابة من الحرافيش (المقريزي، ١٩٣٩ــ ١٩٧١، جـ٢: ٥٩٢)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ــ ١٩٥٦، جـ١٠: ٤٥).

سادساً: إن تصريح أيدغمش بأن الهدف من إباحة أموال قوصون وممتلكاته للنهب، والسلب، من قبل العامة، هو الانتقام من قوصون، وإثارة آلامه وحزنه (المقريزي، ١٩٣٩ــ ١٩٧١، جـ٢: ٥٨٨)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ــ ١٩٥٦، جـ١٠: ٤٢ــ ٤٣)، يدل على أن بعض الأمراء المماليك كانوا لا يترددون في هدر الأموال الطائلة، لغاية الانتقام الشخصي فقط، دون أدنى اكتراث بأهمية هذه الأموال للصرف على المصالح العامة، أو أقل مبالاة لما يسببه هذا العبث السوقي بهذه الأموال، من إثارة الاضطراب في الوضع الاقتصادي للبلاد، وقد يؤدي انعدام التوازن الاقتصادي هذا إلى فقدان الأمن، والنظام، وبالتالي الإخلال بالاستقرار الاجتماعي في الدولة.

سابعاً: انتباه السلطة إلى النتائج السيئة التي تبلور عنها هذا النهب المباح، والسلب المسموح به رسمياً، فاجتهدت في القبض على بعضهم، ومعاقبتهم بالضرب، والتشهير، حتى يكونوا عبرة لغيرهم (مغلطاي، مخطوط برلين ٩٨٣٥: ورقة ٨٧ أــ ب)، فكف العامة عن النهب، وساد الاستقرار، والسلام، والأمان، في القاهرة (المقريزي، ١٩٣٩ــ ١٩٧١، جـ٢: ٥٩٣)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ــ ١٩٥٦، جـ١٠: ٤٦).

وفي يوم الخميس الأول من شعبان سنة ٧٤٢هـ/ ١٦ كانون الثاني ــ يناير سنة ١٣٤٢م، تم خلع الأشرف كجك من السلطنة، بعد حكم ــ اسمي استمر خمسة أشهر

وعشرة أيام، كان فيها تدبير جميع أمور الدولة بيد نائب السلطنة قوصون (المقريزي، ١٩٣٩ــ ١٩٧١، جـــ٢ : ٥٩٣)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ــ ١٩٥٦، جـــ١٠ : ٤٨ــ ٤٩).

وقد ترتب على ذلك فراغ سياسي في سلطنة المماليك، لعدم وجود سلطان شرعي على كرسي الحكم، ومن ثم شهدت تلك المرحلة عدداً من الظواهر التي تستحق الذكر:

أولاً: عودة العامة إلى أعمال النهب، والسلب، بدرجة غير معقولة (مغلطاي، مخطوط برلين ٩٨٥ : ورقة ٨٦ أ)، حتى تطاولوا على بيوت القضاة، وسلبوها، وانتهكوا حرمتها، واعتدوا على أصحابها بالضرب الشديد (المقريزي، ١٩٣٩ــ ١٩٧١، جـــ٢ : ٥٩١)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ــ ١٩٥٦، جـــ١٠ : ٤٦). وقد تمت تلك الأفعال غير المشروعة، بناء على اتهامات تمس أخلاق بعض القضاة؛ بينما كان الوضع يتطلب بادىء ذي بدء، التحقيق مع المتهمين من قبل السلطات الرسمية، لكي يأخذ الشرع مجراه في تلك القضايا، فيتبين الصحيح والزائف منها، وأياً كانت حقيقتها، فلا يمكن أن تكون مبرراً لتجرؤ العامة على حرمة بيوت القائمين على الشرع. وعلى ذلك يمكن القول إن العامة تملكهم شعور بالقدرة على النيل من كل مسئول يجرؤ على إهمال مبادىء الحق، والعدل، بل يبدو انهم اعتبروا ذلك جزءاً من مسئوليتهم كمواطنين يعيشون داخل حدود ذلك المجتمع، و يتمتعون بأسباب التكافؤ، والمساواة، التي وفرها لهم أصحاب السلطة.

ثانياً: عندما استمر العامة في نهب بيوت مماليك قوصون، واسطبلاتهم، لجأ والي القاهرة جمال الدين يوسف إلى إلقاء القبض على بعضهم، مما أدى إلى رجم العامة له بالحجارة إلى حد سفك الدماء، ثم لجأوا إلى أيدغمش يشكونه، فما كان من أيدغمش إلا أن عزل والي القاهرة، وترك للعامة حرّية اختيار من يريدونه والياً للمدينة (المقريزي، ١٩٣٩ــ ١٩٧١، جـــ٢ : ٥٩٤ــ ٥٩٥)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ــ ١٩٥٦، جـــ١٠ : ٥١ــ ٥٢). وهذا الوضع ــ غير العادي ــ يجعلنا نتساءل هل أصبح النهب حقاً مشروعاً يعطيه أصحاب السيادة للغوغاء، والحرافيش، لكسب رضاهم لقاء خدماتهم غير المحدودة، في الانتقام من المتسلطين على صلاحيات السلطان الشرعي للدولة.

ثالثاً: امتد نشاط العامة إلى حد طلب المشاركة في إحضار الناصر أحمد من الكرك، لكي يتولى زمام الحكم في دولة المماليك. ولم يجد أيدغمش حرجاً في الموافقة على طلبهم، وكتب لجماعة منهم مرسوماً بالإقامة، والراتب، في كل منزلة في الطريق،

وتوجهوا مسفرين في اليوم التالي (المقريزي، ١٩٣٩ــ ١٩٧١، جـ٢: ٥٩٥). (ابن تغرى، ١٩٢٩ــ ١٩٥٦، جـ١٠: ٥٢). وبذلك تشكل من العامة وفد أضفى عليه أيدغمش طابع الرسمية، والشرعية، مع كافة لوازم الاستعداد للسفر، تعبيراً عن رغبته في مساعدة العامة على تحقيق هدفهم، في رؤية سلطان من بيت قلاون جالس على كرسي الحكم.

رابعاً: إطلاق سراح الأمراء الذين سجنوا على يد قوصون، لمعارضتهم خلع المنصور أبي بكر، وهم ملكتمر الحجازي، وقطليجا الحموي، وطاجار الدوادار، والشهابي شاد العمائر، وبكلمش المارديني بالإضافة إلى أربعة وخمسين نفراً من المماليك السلطانية. وعندما وصلوا إلى القاهرة، خرج العامة مبتهجين لقدومهم، وأغلقت الأسواق إلى حين طلوعهم إلى القلعة (المقريزي، ١٩٣٩ــ ١٩٧١، جـ٢: ٥٦٩ــ ٥٧٠، ٥٩٥ــ ٥٩٦)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ــ ١٩٥٦، جـ١٠: ٥٠، ٥٢).

خامساً: القبض على خمسة وثمانين مملوكاً من مماليك قوصون، فقيدوا، وسجنوا بخزانة شمايل (مغلطاي، مخطوط برلين ٩٨٣٥: ورقة ٨٧أ) (المقريزي، ١٩٣٩ــ ١٩٧١، جـ٢: ٥٩٨). كما تم القبض على عبدالمؤمن (٧٤) ــ والي قوص ــ الذي نفذ مؤامرة قتل المنصور أبي بكر. فقد أمسك بناء على أمر الأمير أيدغمش، وأحضر إلى القاهرة، كي يعاقب جزاء فعله الشنيع، وخرج العامة لرؤيته، وقصدوا قتله، فأرسل إليه أيدغمش جماعة لحمايته، وأتوا به إلى القلعة، فلما طلعها؛ أقامت أم المنصور أبي بكر العزاء. ثم أمر أيدغمش بسجنه، إلى أن شنق، وترك حتى ورم، وأكلته الكلاب (المقريزي، ١٩٣٩ــ ١٩٧١، جـ٢: ٥٩٨، ٦٠٤) (ابن تغرى، ١٩٢٩ــ ١٩٥٦، جـ١٠: ٦٢).

سادسا: قدم أولاد الناصر محمد بن قلاون من قوص، وهم ستة، فركب الأمراء إلى لقائهم، واصطف العامة احتفالاً بعودتهم (مغلطاي، مخطوط برلين ٩٨٣٥: ورقة ٨٧أ)، (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢: ٥٩٩)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ١٠: ٥٥ ــ ٥٦). وعلى ذلك يمكن القول إن الأمراء المماليك الأوليجاركية نشطوا في العمل على معالجة جميع الأسباب التي أدت إلى نقمتهم، وحقد العامة، على قوصون، الذي اقترف كل ذلك، من أجل أن ينفرد بممارسة مسئوليات الحكم، وصلاحيات السلطنة.

سابعا: حضر السلطان الناصر أحمد من الكرك، فلبس شعار السلطنة، وجلس على

كرسي الحكم، بحضور الخليفة الحاكم بأمر الله (٧٥)، وقضاة مصر الأربعة، وقضاة دمشق الأربعة، وجميع الأمراء والمقدمين (مغلطاي، مخطوط برلين ٩٨٣٥، ورقة ٨٧أ ــ ب)، (المقريزى، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢: ٦٠١، ٦٠٣)، (ابن تغرى ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ١٠: ٥٨، ٦٠). ثم بدأت عملية توزيع الإنعامات السلطانية، كل حسب عمله، فخلع على الأمير طشتمر حمص أخضر، وأعطى منصب «نيابة السلطنة» بديار مصر (مغلطاي، مخطوط برلين ٩٨٣٥: ورقة ٨٨ أ)، (المقريزى، ١٩٣٩ــ ١٩٧١،جـ ٢: ٦٠٤)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ــ ١٩٥٦، جـ ١٠: ٦١). وحصل الأمير أيدغمش على نيابة حلب، واستقر الأمير قطلوبغا الفخري في نيابة الشام، والأمير الحاج آل ملك في نيابة حماه، والأمير بيبرس الأحمدي(٧٦) في نيابة صفد، والأمير آقسنقر في نيابة غزة، والأمير آقبغا عبدالواحد في نيابة حمص. (مغلطاى، مخطوط برلين ٩٨٣٥: ورقة ٨٩أــ ب،٩٠ أ، ٩٢أ)، (المقريزي، ١٩٣٩ــ ١٩٧١، جـــ ٢: ٦٠٥)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ــ ١٩٥٦، جـ ١٠: ٦٢).

ثامناً: التخلص نهائياً من قوصون بقتله (٧٧)، وهو في سجنه بالاسكندرية، كما قتل معه الطبنغا الصالحي نائب الشام، وجركتمر بن بهادر، وبرسبغا (٧٨) الحاجب (مغلطاي، مخطوط برلين ٩٨٣٥: ورقة ٨٩أ)، (المقريزي، ١٩٣٩ ــ ١٩٧١، جـ ٢: ٦٠٥)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦، جـ ١٠: ٦١). وبذلك تم القضاء على أصحاب النفوذ في مرحلة تميزت بمظاهر غير عادية، من تاريخ سلطنة المماليك.

من دراستنا المتفحصة لمجموع الحوادث التي شهدتها هذه الحقبة من تاريخ سلطنة المماليك، ومن تحليلنا لمواقف الشخصيات المختلفة، واستقصائنا لكافة الدوافع الكامنة وراءها، يمكننا أن نلخص النتائج التالية:

أولا: عدم وجود «العصبية الجنسية» (٧٩) بين المماليك الذي أتوا من مختلف الأماكن. وقد كان لهذه الظاهرة أثر بالغ في كون المصالح الشخصية هي المحرك الرئيسي لتكتلهم. وحيث ان هذا الدافع زئبقى بطبيعته، فقد كان ولاؤهم ووفاؤهم، غير ثابت، ولا مستمر، وبات الاعتماد عليه مسألة هشة لا يمكن الركون إليها. ويبدو أن هؤلاء المماليك أحسّوا، بل أدركوا أهمية ذلك الشعور، وفداحة سلبيته، فحاولوا تعويضه برباط «الخشداشية» (٨٠)، إلا أن هذه الرابطة أثبتت عدم جدواها، بل انهيارها أمام تيار الدوافع الخاصة،

والرغبات الذاتية ولم تستطع ان تقف حائلا دون سفك دماء من ربطتهم تلك العلاقة. وبما أن «الخشداشية» رابطة اصطنعتها الظروف، ولم تتواجد بفعل الولادة الطبيعية، كما هو الحال مع الشعور القومي الفطري بين أبناء البيئة الواحدة؛ فإن ذلك مع ارتفاع نسبة الإحساس بضرورة التسابق، من أجل تحقيق المكاسب الشخصية، أدى إلى طغيان التنافس بين المماليك على حساب مبادىء الولاء، والوفاء، وبات تحقيق ربح أوفر هو الهم الأكبر.

ثانيا: تلاشي الشعور بالوطنية، فهؤلاء المماليك الذين جمعتهم الظروف المختلفة، في بقعة واحدة، كان يُفترض أن يخلق بينهم شعوراً تلقائياً بالوطنية. ولكن الحوادث السابقة، ونشوب القتال بين الأقاليم المملوكية المختلفة، تحت زعامة الأمراء والمماليك، أثبت انتفاء المشاعر الوطنية، بل تلاشى الاهتمام بالمصلحة العامة، فكانت سلطنة المماليك بشقيها الشامي، والمصري، على حافة حرب داخلية دامية، ليس فيها خير لأحد. ولولا تحول مجرى الحوادث في منعطف مختلف، لمنيت سلطنة المماليك ببلاء عسير.

ثالثا: حظى بعض الأوباش في القلعة بسلطة كبيرة، وامتيازات واسعة هيأت لهم ما يرغبون فيه، من فرص ملائمة، للانتقام من المسئولين في الدولة، ومن ثم تعرض بعض القضاة في أثناء هذه الحقبة للمهانة على أيدي العامة، والحرافيش. كما افتقد هذا المنصب الشرعي تلك الهيبة المعنوية الكبيرة، التي هيأت له دائما عنصري الاحترام، والتبجيل، من مختلف الطبقات الاجتماعية.

رابعاً: نظرة المماليك إلى البلاد المصرية، والشامية، وكأنها أرض مشاع، يتقاسمون أقاليمه فيما بينهم، فما أن يصل أحدهم إلى شيء من النفوذ، حتى يبدأ في الاستحواذ على أكبر قدر من تلك المساحات، وما زاد عن حاجته وزعه بين مماليكه، وحواشيه، دون أقل تفكير بنصيب أهل البلاد في تلك الأجزاء، أو حتى العمل على استثمار تلك المقاطعات لهدف المصلحة العامة. ونتيجة لذلك اجتهد كل من وصل إلى يده، من المماليك، شيء من هذه الأراضي، في استغلالها لمنفعته الخاصة، وتحقيق أكبر قدر من الربح، دون العناية بها، من أجل زيادة خيرها، ليحول إلى بيت مال المسلمين.

خامسا: لم يكن عند بعض أصحاب النفوذ في الدولة، أي مانع من تشجيع العامة على نهب أموال الغير، وإباحة ممتلكات الناس للنهابة من «الحرافيش»، من أجل الانتقام الشخصي، واشباع مشاعر الحقد، والنقمة ضد خصومهم في حين كان من الممكن مصادرة تلك الأموال والمقتنيات الثمينة، لمصلحة الخزانة العامة. أما أن يكون النهب لغرض الانتقام فهو أسلوب مرفوض. ويأتي تطبيقه من بعض

الأمراء المماليك الأوليجاركية نتيجة، لعدم الإحساس بأهمية العمل في مختلف المجالات لما فيه المصلحة العامة، حيث تأخذ الاعتبارات الذاتية منزلة تفوق كثيراً مبدأ بذل الجهود من أجل الصالح العام.

سادساً: إن حالة الاغتراب التي عاشها المماليك في بلد بعيد عن مواطنهم الأصلية، لم تخلق بينهم إحساساً تلقائياً بضرورة تكاتفهم، وتوحدهم، من أجل البقاء، والاستمرار. بل يبدو أن انتفاء الشعور بالغربة، كان سبباً أساسياً في تلاشي العزم لديهم على العمل المشترك لما فيه المصلحة المشتركة ولعل عدم إحساس المماليك بالغربة يعود إلى أنهم شكلوا في مصر، والشام، الطبقة الحاكمة، صاحبة النفوذ، بينما عاني أصحاب البلاد من ضياع حقوقهم، وخيرات أرضهم، فعانوا من الغربة داخل أوطانهم.

سابعا: إن عدم انتماء هؤلاء الأمراء المماليك إلى أصول قبلية معروفة، أو أنساب عائلية مشهورة، أوجد عندهم هاجساً بانتهاء سيرتهم، مع انتهاء وجودهم في الدنيا. ومن هنا جاء التفكير بالبديل لأجل الخلود، ونشط غالبية كبار الأمراء المماليك في إنشاء الجوامع الجليلة، التي صرفت على بنائها الأموال الطائلة، واعتنى في إضفاء مختلف الصفات الجمالية على جوانبها، لهدف تخليد اسم مؤسسها. فنحن نشك أن يكون الدافع الديني وراء بناء جامع شيّده شخص لم يتورع عن الاستيلاء ــ باللين أو بالقوة ــ على الأوقاف الشرعية التي أوقفها أصحابها على مر السنين، لهدف الخير للمسلمين، والتقرب إلى الله عز وجل.

ثامنا: وصول بعض كبار الأمراء المماليك إلى نفوذ كبير خلال فترة قصيرة، فنجد أن قوصونَ قد أصبح لديه بعد اثنين وعشرين سنة فقط، سبعمائة مملوك. علاوة على ما تجمع في خزائنه من أموال، وجواهر، فكيف تمكن من عمل ذلك خلال هذه الفترة الوجيزة؟ ولماذا؟ لعل قوصونَ قد استخدم مختلف الطرق الشرعية، وغير الشرعية، ليوفر لنفسه نفوذا يشبه نفوذ الحاكم لمملكة صغيرة ــ ربما ــ من أجل اقتحام السلطنة ذاتها. فهل كان قوصون ــ صاحب السلطة ــ أميناً في القيام على مسئوليات البلاد، مخلصا في المحافظة على مصالحها. أم أنه كان في خوف من احتمال انحسار نفوذه، فكوّن لنفسه جيشاً مدرباً من المماليك. ألا يعطينا هذا الوضع، انطباعاً عن سلبية الإحساس بالشرعية عند أصحاب السلطة، فيأتي تكديس هذه القوة البشرية، والمادية، للدفاع عن حقوق لا جذور لها؟ ولكن هل يمكن الدفاع عن بناء أساسه باطل؟ لقد انهارت تلك السلطة، وصاحبها، وما كان بين يديه من فرسان، وسلاح، حالما ترامى إلى سمعه صوت الكلمة الواحدة لنصرة الحق، والشرعية.

تاسعا: من اللافت للنظر أن شخصية واعية، مثل الناصر محمد بن قلاون، لا تعمل

ـن أجـل التمهيد لحكم الأبناء، فالناصر محمد لم يعهد بولاية العهد لابنه من بـعـده، إلا قـبل وفاته بفترة وجيزة، وكان هذا من أسباب انهيار حكم المنصور أبـي بـكـر الذي لـم يهيأ ليصبح سلطاناً.. لماذا؟ ما الذي جعل الناصر محمداً يـنـتـظر كـل هـذه السنوات، التي زادت على الثلاثين عاما من الحكم المستقر دون ولي للـعـهـد؟ هـل هـي الثقة التامة في مماليكه الذين أمرهم، ثم أوصاهم بـأبـنـائه فخانوا الأمانة؟ أم هو الإيمان بأن الدولة وصلت إلى وضع مستقر ثابت لـن يـنـهـار أمـام أي ظـرف؟ أم هو الشعور، غير الواقعي، بالخلود، واستمرارية الـوضـع كـمـا هـو إلى أن دنـا الأجل؟ لقد نجح الناصر محمد في تثبيت ركائز الاستقرار السياسي، والازدهار الاقتصادي، والتآلف الاجتماعي، وكان مماليكه الأمـراء مخـلـصين في الإشراف على كـل هـذه الانجازات بشرط وجوده كمحور لـكل ذلك، فلما تهاوى المحور، حل الطمع بالأوصياء، وانهار البناء الشامخ. إن الحـكـم المسـتـقـر يـسـتمر سواء مع وجود المؤسسين، أو غيابهم، بشرط توفر قـواعد ثابتة لنظام الحكم، ومبادىء أساسية، تضفى على من يجلس على كرسي السلطنة الشرعية، وتقاليد تحدد حقوق، وواجبات، أصحاب السلطة. ولكن مع غـيـاب تـلـك الـتـقاليد العرفية، والمبادىء الروحانية، اختل نظام الحكم، واتخذ طابعاً مختلفاً، إلى حين ظهور شخصية تخلص من أجل تطبيق قواعد الحق وكلمة الشرع.

الهوامـش

(١) قوصون الساقي الناصري. كان قبجاقي الأصل، وقد حضر مع إبنة القان أزبك زوج الناصر محمد، الذي أصر على شرائه. عاش في القلعة، وعظمت منزلته عند الناصر محمد بل زوّجه ابنته سنة ٧٢٧ هـ/ ١٣٢٦ م في فرح كـبير. وهـو صاحب الجامع الكبير بالقاهرة، والخانقاة المعروفة باسمه بباب القرافة. وبعد وفاة الناصر محمد تعصب لإبـنـه أبـي بـكـر حـتى سلطنه، وأصبح نائباً له. وصار صاحب الأمر والنهي، فاجتمع الأمراء ضده، وآلبوا العامة لـنـهـبـه. وأخيراً تمكنوا من إلقاء القبض عليه، واعتقل في الإسكندرية حيث قتل سنة ٧٤٢ هـ/ ١٣٤١ م. انظر، ابن حجر، ١٩٦٦، جـ٣، ص ٣٤٢ـ ٣٤٤. و يوجد في مكتبة شستربيتي في ايرلنده مخطوط باسم «الدرر المصون في اصطفاء المقر الأشرف السيفي قوصون» ومؤلفه إبراهيم بن عبدالرحمن بن عبدالله القيسراني القرشي الحالدي ت ٧٥٣ هـ/ ١٣٥٢ م ورقمه No 4179 وهو نسخة وحيدة بخط المؤلف من ٢٣ ورقة. وعند دراسته يتضح لـنـا أن مـؤلـفه تولى خلال هذه الفترة وظيفة كاتب الإنشاء. وهو عبارة عن دعاء ومدح في خصال الأمير قوصون، و يغلب عليه طابع النفاق والإطناب الزائف.

(٢) قارن ابن تغرى بردى، جـ٩، ص٤٨٩؛ جـ١٠، ص٤٧.

(٣) محـمـد بـن عـثـمـان بـن أبـي الحسن بن عبدالوهاب الأنصاري شمس الدين الحريري الحنفي. ولد سنة ٦٥٣ هـ/

١٢٥٥م. درس الفقه، والنحو، والحديث. ولي قضاء دمشق، ثم قضاء الديار المصرية سنة ٧١٠ هـ/ ١٣١٠م. وأضيف إليه تدريس المدرسة الصالحية، والناصرية، وجامع الحاكم. كان خلوقاً، نزيهاً، عادلاً، حازماً في مواقفه، متديناً، صارماً. وكان متشدداً في أحكامه، لا يلتفت لتأثير السلطان أو ذوي الجاه. وكان يرفض «الاستبدال» في الأوقاف، ولهذا السبب عزل لمدة قصيرة سنة ٧١٧ هـ/ ١٣١٧م. بلغ مكانة عظيمة في مصر. استمر في قضاء القضاة الحنفية إلى أن مات سنة ٧٢٨ هـ/ ١٣٢٧م. انظر ابن حجر، ١٩٦٦، جـ٤، ص١٥٨ ــ ١٥٩.

(٤) انظر ترجمته، الشجاعي، ورقة ٣١ أ ــ ٣٣ ب، ٥٤ ب ــ ٦٨ ب؛ ابن حجر ١٩٦٦، جـ٩، ص ٣٨٠ ــ ٣٨١؛ الصفدي، ورقة ٢٠١ أ ــ ٢٠٤ ب؛ ابن حبيب، ورقة ٢٩٧ أ ــ ب؛ ابن حجر ١٩٦٦، جـ١، ص ٥٢٠ ــ ٥٢٨.

(٥) أنظر دراستنا الموسومة «الأمير تنكز الحسامي نائب الشام في الفترة ٧١٢ ــ ٧٤١ هـ/ ١٣١٢ ــ ١٣٤٠م» حوليات كلية الآداب، الحولية الأولى، ١٩٨٠م ــ ١٣٩٩ هـ (الرسالة الرابعة) كلية الآداب ــ جامعة الكويت.

(٦) أنظر: الشجاعي، ورقة ١٠٣ ب، مصر، ورقة ١٠٢ أ؛ ابن حجر ١٩٦٦، جـ٣، ص ٣٤٣؛ المقريزي ١٩٣٩، جـ٢، ص ٣٥٢، ٣٧٦؛ ابن تغرى بردى، جـ٩، ص ١٠٣، ٣٠٣؛ جـ١٠، ص٤٧.

(٧) أبو بكر بن محمد بن قلاون، السلطان المنصور. تولى الحكم في ذي الحجة سنة ٧٤١ هـ. انتهج مسلكاً سيئاً مع الندماء والخاصكية، فتعاون الأمراء ضده. خلع على يد قوصون من السلطنة، ونفي مع إخوته إلى الصعيد. قتل على يد عبدالمؤمن والي قوص بأمر من قوصون سنة ٧٤٢ هـ. أنظر إبن حجر، ١٩٦٦، جـ١، ص ٤٩٤ ــ ٤٩٦.

(٨) إبراهيم بن محمد بن قلاون جمال الدين: كان جواداً، وزوجه أبوه بابنة جنكلي بن البابا. ثم بعثه مع أخويه أحمد وأبي بكر إلى الكرك؛ ثم استدعاه إلى مصر بعد فترة ومات في حياة أبيه سنة ٧٣٨ هـ. أنظر ابن حجر، ١٩٦٦، جـ١، ص٦٨.

(٩) بشتاك الناصري: كان شاباً ظريفاً، جلب من بلد القان أزبك، فاشتراه الناصر محمد، وقدمه، ثم زوجه أم ابنه أحمد، وأغدق عليه الأموال، والجواري، والجواهر. ثم اشتد التنافس بينه وبين قوصون، فلما تولى الأخير «نيابة السلطنة» في عهد المنصور أبي بكر، قبض عليه، وسجن، ثم قتل بأمر قوصون في ربيع الآخر سنة ٧٤٢ هـ. انظر، ابن حجر، ١٩٦٦، جـ٢، ص ١٠ ــ ١٢.

(١٠) درهم أو دراهم هي عبارة عن الفلوس المسكوكة من معدن في شكل مستدير. ومن الدراهم المعروفة في سلطنة المماليك الدراهم الناصرية والكاملية. انظر دوزي، تكملة المعاجم العربية، ترجمة محمد سليم النعيمي، جـ٤، ص ٣٤٢ ــ ٣٤٣. أما الدراهم النقرة فهي الدراهم الفضية وعيارها ثلثان من الفضة والثلث من النحاس الأحمر. وقد اعتمدت هذه النسبة في المعيار منذ أيام الظاهر بيبرس واستمرت حتى أيام ابن فضل الله العمري مؤلف «مسالك الأبصار» ــ الذي كان يتولى شؤون «ديوان الإنشاء» في عهد الناصر محمد بن قلاون. ويذكر القلقشندي أن نسبة الفضة قلت بعد الثمانمائة الهجرية في هذه الدراهم. انظر القلقشندي، ١٩٢٢، جـ٣، ص ٤٦٢ ــ ٤٦٣.

(١١) آقسنقر الرومي: كان من جملة الأمراء الآخورية عند الناصر محمد، ثم عينه «شاد العمائر» سنة ٧١٥ هـ. كان الناصر محمد يحترمه، ويقدر خدماته العسكرية. ثم تغير عليه سنة ٧٢٨ هـ. نفي إلى الشام، ثم قبض عليه سنة ٧٣٥ هـ. وسجن بحلب، ثم أمر طبلخاناه بدمشق سنة ٧٣٨ هـ. توفي سنة ٧٤٠ هـ. انظر، ابن حجر، ١٩٦٦، جـ١، ص ٤٢١.

(١٢) أمراء الطبلخاناه: وعدة كل منهم في الغالب أربعون فارساً، وقد يزيد بعضهم على ذلك إلى سبعين فارساً. ويكونون الطبقة الثانية في هرم الأمراء. وهذه الطبقة لا ضابط لعدد أمرائها بل تتفاوت بالزيادة والنقص. انظر القلقشندي، ١٩٢٢، جـ٤، ص١٤ ــ ١٥.

(١٣) بكتمر الحاجب؛ كان شاداً للدواوين بدمشق، ثم ولي الحجوبية. وكان خبيراً بالأمور. تولى نيابة غزة. ثم ولي الوزارة سنة ٧١٠ هـ/ ١٣١٠م، ثم قبض عليه بعد خمس سنين. تولى بعدها نيابة صفد. ثم استقر في أمراء المشورة. وعمر مدرسة. كان كثير المال، وكان الناصر محمد يجلّه، ويأخذ مشورته في كثير من الأمور، توفي سنة ٧٢٩ هـ. انظر ابن حجر، ١٩٦٦، جـ٢، ص ١٧ ــ ١٨؛ المقريزي ١٩٣٩، جـ٢، ص ٣١٤ ــ ٣١٥.

(١٤) انظر: المقريزي ١٩٣٩، جـ٢، ص ٣١٤. ويقال لهذه البلدة زفيته، وهي على الشاطىء الأيسر لفرع دميط في إقليم الغربية. المقريزي، ١٩٣٩، جـ٢، ص ٣١٤ هامش ٤؛ انظر، كذلك ابن تغرى بردى، جـ٩، ص ٢١٧.

(١٥) بكتمر الساقي. كان من مماليك المظفر بيبرس، فلما عاد الناصر محمد إلى السلطنة سنة ٧٠٩ هـ/ ١٣٠٩م دخل في مماليكه. وبلغ منزلة كبيرة عند الناصر محمد، وزوّجه جاريته وهي أم ولده أحمد بن بكتمر الساقي. وكان بكتمر حلو الكلام، لطيفاً، رقيقاً. وعمّر له الناصر محمد الإسطبل على بركة الفيل. وكان قصره بسرياقوس قبالة قصر الناصر. وكان جيد الطباع، حسن الأخلاق، ولكن الناصر محمد شك بأمر بكتمر فيما بعد، فقضى عليه وعلى ولده أحمد في سنة ٧٣٦ هـ/ ١٣٣٥م. ووجد له ثروة كبيرة، ونفائس نادرة استولى الناصر محمد عليها كلها. انظر، ابن حجر، ١٩٦٦، جـ٢، ص ١٩ — ٢١.

(١٦) «الشراب خاناه»: ومعناها بيت الشراب، وتشتمل على أنواع الأشربة المرصدة لخاص السلطان من السكر وغيره. وكان فيها السكر المخصوص بالمشروب، وبها الاواني النفيسة من الصيني الفاخر من اللاّزوردي الغالي الثمن. ووظيفة الشاد بها تكون لأمير من أكابر أمراء المئتين الخاصكية المؤتمنين. ولها مهتار يعرف بمهتار الشراب خاناه. انظر القلقشندي، ١٩٢٢، جـ٤، ص ١٠.

(١٧) أنظر: الشجاعي، ورقة ١٢٢ أ — ب؛ زيتير شتين، ص٢٢٦؛ المقريزي، ١٨٥٣، جـ٢، ص ٣٢٥، ابن تغرى بردى، جـ٩، ص ٩٤ — ٩٦.

(١٨) أنظر: العمري، ورقة ١٣٦ ب — ١٣٧ ب (مخطوط باريس ٢٣٢٨)؛ اليونيني، ورقة ٤ أ — ٨ ب، مجهول، 1769، ورقة ٣٥ أب، الصفدي، ورقة ٤٤ أ — ٤٥ أ، مغلطاي، ورقة ٤٨ أ، ابن حبيب، 223، ورقة ٨٢ ب — ٨٣ أ، المقريزي، ١٩٣٩، جـ١، ص ٩٣٠ — ٩٣٩، ابن تغرى بردى، جـ٨، ص ١٥٧ — ١٦٦

(١٩) قارن المقريزي، ١٩٣٩، جـ٢، ص٥٤٤، ابن تغرى بردى، جـ٩، ص ١٩٨.

(٢٠) «حمّام قتال السبع»، يقع هذا الحمام خارج باب القوس، وقد عمره الأمير جمال الدين آقوش المنصوري المعروف بقتال السبع الموصلي بجوار داره التي تحولت بعد ذلك إلى جامع قوصون. وأراد قوصون بعد هدم الدار، والشروع في بناء الجامع أن يضم الحمّام إليها. وقد تم ذلك الاستبدال بإثبات قاضي القضاة الحنبلي حيث شهد شهود زور أن الحمّام خراب فاشتراه قوصون من ورثة قتال السبع. ولكن قوصون أبقى على الحمّام كما هو، فاستمر عامراً بعمار ماحوله. أنظر المقريزي، ١٨٥٣، جـ٢، ص ٨٥.

(٢١) أحمد بن عمر بن عبدالله المقدسي الحنبلي، تقي الدين. ولي أبوه قضاء الحنابلة بالديار المصرية في سنة ٦٩٩ هـ/ ١٢٩٩م إلى أن مات سنة ٧١١ هـ/ ١٣١١م. ولي قضاء الحنابلة سنة ٧١٢ هـ/ ١٣١٢م حتى ٧٣٨ هـ/ ١٣٣٧م عندما صرف عن القضاء. وكان سبب عزله أن ولده كان يبيع الأوقاف، ويقبل الرشوة، فبلغ الناصر محمداً ذلك، فعزله. ومات بعد عزله بفترة وجيزة. كان من بيت علم وصلاح. كما كان نافذ الكلمة، حسن المأكل والملبس. واستمر يدرس الفقه حتى توفي. أنظر، ابن حجر، ١٩٦٦، جـ١، ص ٢٣٩ — ٢٤٠، ابن حجر، ١٩٥٧، ق١، ص ٩١ — ٩٢.

(٢٢) «الدار البيسرية»: هذه الدار بخط بين القصرين من القاهرة. كانت في آخر الدولة الفاطمية. ثم استخدمها الفرنج لبعض الأمور الإدارية، فلما تسلطن المماليك شرع الأمير ركن الدين بيبرس الشمسي الصالحي النجمي في عمارتها في عهد الظاهر بيبرس البندقداري سنة ٦٥٩ هـ/ ١٢٦٠م حيث صرف الكثير على فخامة بنائها. وبنى بجانبها اسطبلاً وبستاناً وحمّاماً. كما زينها بأفخم أنواع الرخام، فجاءت بديعة في سعتها وجمالها. أنظر المقريزي، ١٨٥٣، جـ٢، ص٦٩.

(٢٣) بيبرس الجالق الصالحي: كان أميراً في زمن الصالح أيوب، ثم في أيام الظاهر بيبرس. وأصبح لديه أموال كثيرة، وهو آخر من بقي من الأمراء الصالحية. وكان شجاعاً مقداماً، وإذا حضر موقعة اجتهد وأبلى بلاءاً حسناً. توفي سنة ٧٠٧ هـ/ ١٣٠٧م. أنظر، ابن حجر، ١٩٦٦، جـ٢، ص٤١.

(٢٤) محمد بن علي بن وهب بن مطيع تقي الدين أبوالفتح ابن دقيق العيد المالكي الشافعي: ولد سنة ٦٢٥ هـ/ ١٢٢٧م. وتوفي سنة ٧٠٢ هـ/ ١٣٠٢م. كان فقيهاً، ومحدثاً، ومشرعاً، وشاعراً. درس الأدب، والأصول، والنحو. وكان ذكياً، تام الورع، شديد التدين، كثير المطالعة. كان مالكياً ثم صار شافعياً. ولي قضاء الديار

المصرية سنة ٦٩٥هـ/ ١٢٩٥م إلى أن مات. كان عارفاً بالتفسير، والحديث، واللغة. وكان علامة عصره في القضاء. أنظر، الإدفوي، ص ٥٦٧/ ٦٠٠؛ ابن شاكر، جـ٣، ص ٤٤٢/ ٤٤٥؛ ابن حجر ١٩٦٦، جـ٤، ص ٢١٠ــ٢١٤.

(٢٥) عبدالرحمن بن عبدالوهاب، قاضي القضاة تقي الدين أبو القاسم ابن قاضي القضاة تاج الدين العلامي المصري الشافعي، المعروف بابن بنت الأعز: كان فقيهاً، إماماً، بصيراً بالأحكام، مناظراً، ذكياً، نبيلاً، شاعراً، فصيحاً، خطيباً. ولي الوزارة مع القضاء، ثم استعفى من الوزارة. تولى التدريس بالمدرسة المجاورة لضريح الشافعي. وتوفي سنة ٦٩٥هـ/ ١٢٩٥م. أنظر، فوات الوفيات، جـ٢، ص ٢٧٩ــ ٢٨٢؛ ابن حجر، ١٩٥٧، ق ٢، ص ٣٢٧ــ ٣٢٩.

(٢٦) ابن رزين: هو تقي الدين، أبو عبدالله محمد بن رزين العامري. كان إماماً بارعاً في الفقه والتفسير، ومشاركاً في علوم كثيرة. ولد بحماه في شعبان سنة ٦٠٣هـ/ ١٢٠٦م. وقرأ النحو على ابن يعيش، والفقه على ابن الصلاح ولازمه. وانتقل إلى الديار المصرية فانتفع به الطلبة. وولى قضاء الوجه البحري بعد موت ابن بنت الأعز سنة ٦٦٥هـ/ ١٢٦٦م، واستمر قاضياً حتى عزل في رجب ٦٧٨هـ/ ١٢٧٩م. ومات في رجب سنة ٦٨٠هـ/ ١٢٨١م. انظر السخاوي، ص ٢٠١، هامش ٢.

(٢٧) عبدالغني بن يحيى بن محمد الحراني شرف الدين الحنبلي. ولد سنة ٦٤٥هـ/ ١٢٤٧م بحران. وكان جد ابيه عبدالله قاضياً بها. درس الحديث وتفقه. ثم قدم الديار المصرية، وولى بالقاهرة نظر الخزانة السلطانية، ثم أضيف إليه قضاء الحنابلة، ودرس بالصالحية سنة ٦٩٦هـ/ ١٢٩٦م في سلطنة المنصور لاجين. وقد كان مشكور السيرة، حسن الخلق، كثير المكارم. ولم يزل على ولايته إلى أن مات سنة ٧٠٩هـ/ ١٣٠٩م. انظر ابن حجر، ١٩٥٧، ق ١، ص ٣٦٥ ــ ٣٦٦.

(٢٨) «الخانقاة» جمعها خوانق أو خانقاوات وهي كلمة فارسية ومعناها البيت حيث كانت مركزا ينقطع فيه الصوفية للعبادة والتصوف. وهي حديثة في الإسلام حيث ظهرت في حدود الأربعمائة الهجرية. وأول من أحدث الخوانق في مصر السلطان صلاح الدين الأيوبي. انظر المقريزي ١٩٣٩، جـ ١، ص ١٨٢، هامش ٤.

(٢٩) محمود بن عبدالرحمن ابو الثناء الأصبهاني الملقب بشمس الدين: ولد سنة ٦٧٤هـ في أصبهان. درس في بلاده، ثم ذهب إلى دمشق سنة ٧٢٥هـ. وكان محدثاً بليغاً. وعالماً في القراءات: فأصبح له طلاب وسامعون. وغادر إلى القاهرة سنة ٧٣٢هـ بناء على طلب الناصر محمد. بتزكية الشيخ مجد الدين الأقصرائي شيخ خانقاة سرياقوس. وعندما بنى قوصون خانقاته رتّبة شيخاً بها. وله كثير من الأعمال العلمية من شرح، وكتابة، وتفسير. وحظى في سلطنة المماليك بشهرة كبيرة، ومعرفة واسعة. وكان مقدراً من الشيوخ والأمراء. وتوفي سنة ٧٤٩هـ بالطاعون. انظر ابن حجر، ١٩٦٦ جـ ٥، ص ٩٥ ــ ٩٦.

(٣٠) عندما أعاد شرف الدين النشو، ناظر الخاص، عند الناصر محمد ضريبة القند التي أعفى الناصر محمد شخصياً الأمراء من دفعها، كان حصيلة ما جمعه النشو في يوم واحد هو ٦ الآف دينار. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر:

AL-HAJJI, "The internal Affairs in Egypt During The Third Reign of Sultan Al-Nasir Muhammad" PP. 163-164

(٣١) محمد بن عبدالرحمن بن عمر بن أبي دلف العجلي القزويني الشافعي، جلال الدين. ولد سنة ٦٦٦هـ/ ١٢٦٧م. تفقه، ودرس، واشتغل في الفنون، وأتقن الأصول، واللغة العربية، والمعاني والبيان. وكان عالماً، ذكياً، فصيحاً، بليغاً، جواداً، حلو العبارة. تولى قضاء ناحية في بلاد الروم. ثم ناب عن أخيه في قضاء دمشق. وولي خطابة جامع دمشق، ثم تولى قضاء الشام. فباشر قضاء وخطابة دمشق معاً. وتولى قضاء مصر سنة ٧٢٧هـ/١٣٢٦م بعد إعفاء ابن جماعة حيث عظم أمره جداً عند الناصر محمد فكانت لا ترد له شفاعة. وحج مع الناصر محمد. وكان كثير الإحسان إلى الفقراء. أعيد إلى دمشق بسبب سوء سلوك أولاده سنة ٧٣٨هـ/ ١٣٣٧م. فمرض بها ومات في السنة التالية. ويقال انه لم يبلغ أحد من القضاة منزلة عند سلطان تركي نظير منزلة جلال الدين القزويني، أنظر، ابن حجر، ١٩٦٦، جـ ٤، ص ١٢٠ ــ ١٢٣.

(٣٢) عبدالوهاب بن فضل الله الكاتب شرف الدين النشو: خدم أولاً مع أبيه عند بكتمر، ثم خدم هو عند ايدغمش. كان فقيراً معدماً. ورتبه الناصر محمد مستوفياً في الجيزة. ثم نقله إلى استيفاء الدولة. ثم استسلمه وسماه عبدالوهاب. وقرره في «نظر الخاص». وبلغ منزلة عظيمة عند الناصر. وقصده الخاصة وكبار الناس. فتكبر وطغى. وأكثر من المصادرات والنهب لصالح الخزانة السلطانية، وجيبه الخاص. استاء الأمراء من سوء تصرفاته، فاتحدوا ضده. ومازالوا بالناصر محمد حتى ألقى القبض عليه. وعذب مع أهله حتى ماتوا تحت العقوبة. ومات هو سنة ٧٤٠هـ/ ١٣٣٩م. انظر ابن حجر، ١٩٦٦، جـ ٣، ص ٤٢ ــ ٤٤.

(٣٣) «نظر الخاص»: وظيفة محدثة، أحدثها الناصر محمد بن قلاون حين أبطل الوزارة. وأصل موضوعها التحدث فيما هو خاص بمال السلطان. وقد صار متوليها كالوزير لقربه من السلطان وتصرفه، وصار إليه تدبير جملة الأمور، وتعيين المباشرين. ولناظر الخاص أتباع من كتاب ديوان الخاص كمستوفي الخاص، وناظر خزانة الخاص وغيرهم. أنظر القلقشندي، ١٩٢٢، جـ ٤، ص ٣٠.

(٣٤) أيدكين الأزكشي، كان من البريدية، ثم تولى ولاية القاهرة. ومات قريب الأربعين وسبعمائة هجرية. انظر ابن حجر، ١٩٦٦، جـ ١، ص ٤٥٧.

(٣٥) «ولاية القاهرة»: يلقب القائم على مسئوليتها «بوالي القاهرة»، ويحكم في القاهرة وضواحيها. وهو أعلى رتبة من والي الفسطاط، ووالي القرافة. وعادة يكون من أمراء الطبلخاناه. أنظر القلقشندي، ١٩٢٢، جـ ٤، ص ٢٣.

(٣٦) وقد باع مباشرو المحاصيل السلطانية القمح بسعر ٢٥ درهما للإردب، أي بسعر اقل مما سمح به السلطان للأمراء، مما يدل على حرص السلطان على توفير الغذاء للناس. أنظر جدول الأسعار الموضح في مقالة:

Elistrauss "Prix et Salairesal epoque Mamloake" Revue Des Etudes Islamiques, Annee 1949, P.56

(٣٧) «الأستادار»: هو أستاد الدار و يقابله بالفارسية أستادار وهو لقب من كان إليه أمر البيوت السلطانية كلها في المطابخ، و بيوت الشراب والحاشية والخدم، وله أيضا الحديث المطلق والتصرف التام في استدعاء ما يحتاج إليه كل من في بيت من بيوت السلطان من النفقات والكسي وما يجري مجراها أنظر: النعيمي، جـ ١، ص ١٢٦ ــ ١٢٧، هامش ٢٠٣.

(٣٨) «ناظر الحسبة» أو المحتسب: عليه النظر في القوت، وكشف غمة المسلمين فيما تدعو إليه حاجتهم في ذلك، والاحتراز في المشروب، فواجبه التأكد من عدم بيع الخمور في الأسواق، وعدم بيع المحرم والمضر من الأطعمة أو الفاسد منها. وكذلك ملاحظة الأسعار فيحافظ على السعر المناسب للمواد الغذائية في الأسواق ومن خالف ذلك عرض نفسه للعقاب. ومراعاة عدم الغش في أنواع البضائع المعروضة، وصحة الأوزان. وقانونية المبادلات التجارية فلا يقع الضرر للرعية حيث يحصل الفقير على قوته بسعر مناسب. أنظر معيد النعم، ص ٦٥ ــ ٦٦، القلقشندي، ١٩٢٢، جـ ١١، ص ٩٦ــ ٩٧. والمقصود في العبارة أعلاه «محتسب القاهرة» الذي كان يحق له الجلوس في دار العدل. انظر القلقشندي، ١٩٢٢، جـ ٤، ص ٣٧.

(٣٩) شد الدواوين»: كان صاحبها يعرف «بشاد الدواوين»، وكان رفيقاً للوزير، ومتحدثاً في استخلاص الأموال، وما يندرج تحت ذلك. وكان «شاد الدواوين» عادة له إمرة عشرة انظر، القلقشندي، ١٩٢٢، جـ ٤، ص ٢٢.

(٤٠) «قجليس الناصري «السلاح دار»: كان من خواص الناصر محمد. وكان يرسله في المهمات الصعبة خاصة عند القبض على كبار الأمراء. كان جميل المودة، حسن الصحبة والعشرة. شغوفاً بالكتب. كان يهوى جمع النفائس. وكان الفضلاء يلازمونه في مجلسه. تزوج بنت الناصر محمد، وكانت جميلة، حسنة الطلعة، فأحبها، وأسرف في الانفاق عليها. فلما مات لم تتزوج بعده. وكان قوياً، شديد البأس، شجاعاً. تمتع بمنزلة كبيرة في نفس الناصر محمد، وفي بلاطه. كان كثير الهيبة، عظيم الحرمة. وتوفي في صفر سنة ٧٣١هـ. انظر ابن حجر، ١٩٦٦، جـ ٣، ص ٣٢٨.

(٤١) انظر: مغلطاي، ورقة ٧٩ ب، ابن حجر، ١٩٦٦، جـ ٣، ص ٣٤٢، المقريزي، ١٩٣٩، جـ ٣، ص ٥٢٢، ابن تغرى بردى، جـ ٩، ص ١٦٣ ــ ١٦٤.

(٤٢) أحمد بن محمد بن قلاون: هو السلطان الناصر أحمد. ولد سنة ٧١٦ هـ، وبعثه أبوه إلى الكرك صحبة بهادر البدري نائب الكرك. فرباه وعلمه الفروسية. ثم بلغ الناصر محمد أنه يعاشر من لا يصلح من أهل الكرك، فاستدعاه سنة ٧٣٨هـ، وزوجه بنت طمربغا. كان مشيناً في سلوكه، مما جعل الناصر محمد يحذر الأمراء من مساعدته على تولي الحكم بعد وفاته. وكان شديد البأس، غريب التصرفات، فأيقن الناصر محمد أنه لا يصلح للملك. ولما اشتد النزاع بينه وبين النائب قوصون حول السلطنة تعصب له نائب حلب. ثم تم له النصر على قوصون، وتسلطن. ثم عاد بعد فترة وجيزة الى الكرك حيث كان يطيب له المقام. فاتفق الأمراء على خلعه وسلطنة أخيه الصالح إسماعيل في محرم عام ٧٤٣هـ. ثم قتل على يد الأمراء بعد مسكه بالكرك سنة ٧٤٥هـ. انظر: ابن حجر، ١٩٦٦، جـ ١، ص ٣١٤ ــ ٣١٦.

(٤٣) «مدبر الدولة»: مصطلح مرادف لـ «أتابك العساكر». وكان السلطان يفوض إلى صاحب هذه الوظيفة «الأتابكية» مسئولية تدبير المملكة. ويعد متوليها أكبر الأمراء المقدمين. وهي وظيفة في غاية الرفعة وعلو المقام. انظر القلقشندي، ١٩٢٢، جـ ٤، ص ١٨. ويذكر محمد مصطفى زيادة أنه ربما تكون وظيفة «مدبر الدولة» مرادفة لوظيفة «رأس المشورة». وقد كان أمر المشورة والتدبير موكولا إلى تسعة أمراء، ثم اقتضت الأحوال وقتذاك أن يصير هذا العدد، وذلك في أيام السلطان حسن، مما يعطي دلالة على احتمال المرادفة بين وظيفة «مدبر الدولة» «ورأس المشورة». أنظر المقريزي، ١٩٣٩، جـ ٢، ص ٥٥١، هامش ٢. بالإضافة إلى ذلك كان أمراء المشورة يكونون مجلس السلطان الاستشاري والتنفيذي معاً. وهو في الواقع بمثابة «مجلس الدولة». أنظر: المقريزي، ١٩٣٩، جـ ٢، ص ٤٩٨، هامش ١. وكان يختار من بين أمراء المشورة ــ وهم أكابر أمراء المائة ــ أكبرهم سناً، ليتولى وظيفة «رأس الميسرة». أنظر: ابن تغرى بردى، جـ ١٢، ص ٢٤٧، هامش ٢.

(٤٤) الطبنغا الصالحي الحاجب الناصري: كان معروفا بالعلم والفروسية. ولكنه كان سريعاً إلى سفك الدماء. ولاه الناصر محمد نيابة حلب سنة ٧١٤هـ، فعمر بها جامعاً. ثم أعيد إلى مصر أميراً سنة ٧٢٧هـ. ثم عاد إلى نيابة حلب سنة ٧٣١هـ. ثم رجع إلى القاهرة. ونقل بعد ذلك إلى نيابة غزة ثم نيابة الشام. ناصر النائب قوصون في نزاعه مع الناصر أحمد، وحاول أن يخضع نيابات الشام له، وفشل. فلما قبض على قوصون أمسكه الأمراء أيضا، وسجن في الإسكندرية إلى أن خنق بعد ذلك بقليل في ذي القعدة سنة ٧٤٢هـ. أنظر: ابن حجر، ١٩٦٦، جـ ١، ص ٤٣٦ ــ ٤٣٧.

(٤٥) قطلوبغا الساقي الناصري المعروف بالفخري: كان من أخص مماليك الناصر محمد. وأمره سنة ٧١٦هـ. شك الناصر محمد بأمره، فقبض عليه ثم أخرجه إلى الشام سنة ٧٢٧هـ. تقرب إلى تنكز بالخدمة والملازمة الطيبة، فأحبه وعظمه. لعب دوراً في القبض على تنكز. أرسله قوصون للقبض على الناصر أحمد في الكرك، فانحاز إليه وناصره. قتل سنة ٧٤٤هـ. أنظر ابن حجر، ١٩٦٦، جـ ٣، ص ٣٣٥ ــ ٣٣٦.

(٤٦) آقبغا بن عبدالواحد الناصري: تقدم عند الناصر محمد في الجمدارية، ثم نقل منها إلى الأستادرية، وتولى بعد ذلك شاد العمائر، ومقدم المماليك. أمر الناصر محمد ولديه أحمد ومحمد. ولعل سبب منزلته الرفيعة عند الناصر محمد أن الأخير تزوج أخته طغاي. كان جباراً، كثير الظلم. تمت مصادرته في دولة المنصور أبي بكر، وأخذ كل ما كان يملك. ثم ولي نيابة حمص في أيام الأشرف كجك، ثم إمرة دمشق. طلب إلى مصر في أول دولة الصالح إسماعيل، فكان آخر العهد به وذلك في سنة ٧٤٤هـ. وهو صاحب المدرسة المجاورة للجامع الأزهر. أنظر: ابن حجر، ١٩٦٦،جـ ١، ص ٤١٨ ــ ٤١٩.

(٤٧) جركتمر بن بهادر رأس نوبة: هو ابن السلطان بيبرس الجاشنكير، وأمره في أواخر دولته في رمضان سنة ٧٠٨هـ. ولما عاد الناصر محمد إلى السلطنة قبض على الأمراء الذين أمرهم المظفر بيبرس، ما عدا جركتمر لأنه اختفى. ثم عفى الناصر محمد عنه بشفاعة صهره سيف الدين قراسنقر ثم أرسله قوصون ــ فيما بعد ــ مبشراً بسلطنة الأشرف كجك، فلما قبض على قوصون، أمسك جركتمر، وحبس. وقتل بسجنه في الإسكندرية خنقاً سنة ٧٤٢هـ. كان جميلاً، كريماً، يجيد لعب الرمح. أنظر ابن حجر، ١٩٦٦، جـ ٢، ص ٧٠ ــ ٧١.

(٤٨) «قوص»: «مدينة عظيمة لها خيرات عميمة، بساتينها مورقة، وأسواقها مونقة، ولها المساجد الكثيرة، والمدارس الأثيرة، وهي منزل ولاة الصعيد». أنظر: ابن بطوطة، ص ٦٨.

(٤٩) كجك بن محمد بن قلاون، السلطان الأشرف. تولى الحكم وعمره خمس سنوات فقط، وذلك في صفر سنة

٧٤٢هـ. واستمر مدة يسيرة وقوصون «نائب السلطنة» إلى أن حضر الناصر أحمد من الكرك، فخلع، وأدخل الدور إلى أن مات سنة ٧٤٦هـ في أيام أخيه الكامل شعبان. انظر: ابن حجر، ١٩٦٦، جـ ٣، ص ٣٥١ ـ ٣٥٢.

(٥٠) «النيابة»: ويعبر عن صاحبها بالنائب الكافل. وكافل الممالك الإسلامية. والنائب يحكم في كل ما يحكم فيه السلطان، ويعلم على التقاليد والتواقيع والمناشير، وغير ذلك مما هو من هذا النوع من المراسيم الشريفة. وكان جميع نواب الأقاليم يكاتبونه فيما يكاتبون السلطان فيه. وكان يستخدم الجند من غير مشاورة السلطان. ويعين أرباب الوظائف الجليلة كالوزارة، وكتابة السر. وهو في مقام السلطان الثاني في الدولة. وكان من عادته أن يركب بالعسكر في أيام المواكب. وينزل الجميع في خدمته. وكان في العادة يجلس في «دار النيابة» بالقلعة، والأمراء معه، ويجلس جلوساً عاماً للناس لسماع ما لديهم من شكاوي وقضايا. وكان مجلسه يضم أرباب الوظائف، ويقف أمامه الحجاب، وتقرأ عليه القصص، ثم يمد السماط للأمراء. وكان مجلس ديوان الجيش لا ينعقد إلا بحضوره. وكان «صاحب ديوان الجيش» يصاحبه في جميع تحركاته. أنظر: القلقشندي، ١٩٢٢، جـ ٤، ص ١٦ ـ ١٧.

(٥١) أنظر دراستنا الموسومة: «سلطنة العادل كتبغا، ٦٩٤ ـ ٦٩٦هـ/ ١٢٩٤ ـ ١٢٩٦م» مجلة كلية الآداب والتربية، العدد الخامس عشر ـ يونيو (حزيران) ١٩٧٩م ـ رجب ١٣٩٩هـ الصفحات ٢٩ ـ ٦٥.

(٥٢) انظر: العمري، ورقة ١٣٣أ (مخطوط باريس 8328)، المنصوري، ورقة ١٨٨ ب، مجهول، 1769، ورقة ٢٤أ ـ ٢٥أ، ابن حبيب، 7335، ورقة ١١ ب: ابن الفرات، جـ ٨، ص ١٩٢ ـ ١٩٣: المقريزي، ١٩٣٩، جـ ١، ص ٨٠٦ ـ ٨٠٧، ابن تغرى بردى جـ ٨، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(٥٣) أنظر: أبو الفداء، جـ ٤، ص ٥٤ ـ ٥٥؛ مجهول، 1769، ورقة ٣٦ أ ـ ٣٧ ب؛ الصفدي، Qr6267، ورقة ٤٥ ب؛ مغلطاي، ورقة ٥٢ أ ـ ب؛ مجهول 1705، ورقة ٧٢أ ـ ٧٤ب؛ ابن حبيب، 223؛ ورقة ٩٠ ب، المقريزي، ١٩٣٩، جـ ٢، ص ٤٣ ـ ٤٥؛ ابن تغرى بردى، جـ ٨، ص ١٧٦ ـ ١٧٩.

(٥٤) أنظر: الصفدي، ١٩٣١، جـ ٨، ص ٣٥٩ ـ ٣٦٠؛ ابن كثير، جـ ١٤، ص ١٢٧؛ المقريزي، ١٩٣٩، جـ ٢، ص ٢٧٩؛ ابن تغرى بردى، جـ ٨، ص ٨٨.

(٥٥) أنظر كتابنا الموسوم:

"The Internal Affairs in Egypt during The Third reign of Sultan Al-Nasir Mahammad B.Qalawun" Kuwait University Press, 1978.

(٥٦) يبدو أن سجون القاهرة ومصر زمن سلاطين المماليك كانت تتبع سلطات متنوعة. كما يظهر أنه كان هناك سجن خاص لمن يصدر القضاة أحكاماً ضدهم. فهناك مثلاً: «حبس المعونة» بمصر الذي تحول في عهد صلاح الدين إلى مدرسة. «وحبس الصيار» الذي كان سجناً للولاة. و«خزانة البنود» التي كانت حبساً للأمراء والأعيان. و«حبس المعونة» في القاهرة الذي كان يسجن فيه أرباب الجرائم من السراق وقطاع الطرق ونحوهم. و«خزانة شمائل» التي كان يحبس بها من وجب عليه القتل أو القطع من السراق، وقطاع الطرق. ومن يريد السلطان إهلاكه من المماليك، وأصحاب الجرائم الكبيرة. وسجن «المقشرة» لحبس أرباب الجرائم. أما «الجب بقلعة الجبل» فقد كان سجناً للأمراء. وكان مهولاً من الظلام، وكثرة الوطواط، والروائح الكريهة. وقد هدمه الناصر محمد سنة ٧٢٩هـ/ ١٣٢٨م. أنظر: المقريزي، ١٨٥٣، جـ ٢، ص ١٨٧ ـ ١٨٩.

(٥٧) «المماليك السلطانية»: وهم أعظم الأجناد شأناً، وأرفعهم قدراً، وأشدهم إلى السلطان قرباً، وأوفرهم إقطاعاً، ومنهم تؤمر الأمراء رتبةً بعد رتبة. وعددهم بحسب ما يؤثره السلطان من الكثرة والقلة. وقد كان لهم في عهد الناصر محمد بن قلاون العدد الجم، والعدة البالغة. وقد اعتنى كل من الناصر محمد والسلطان الظاهر برقوق بجلب المماليك وشرائهم. أنظر: القلقشندي، ١٩٢٢، جـ ٤، ص ١٥ ـ ١٦.

(٥٨) «أمراء العشرات»: عدة كل منهم عشرة فرسان. وربما كان فيهم من له عشرون فارساً. ولا يعد إلا في أمراء العشرات. وهذه الطبقة لا ضابط لعدد أمرائها، فأحياناً تزيد وأحياناً تنقص. ومن هذه الطبقة يكون صغار الولاة. أنظر: القلقشندي، ١٩٢٢، جـ ٤، ص ١٥.

(٥٩) أنظر: اليونيني، ورقة ١٥٩ ب ــ ١٦٠ أ؛ المنصوري، ورقة ٢٦٩ أ ــ ٢٧٠ ب؛ أبو الفداء، جـ ٤، ص ٥٦؛ مجهول، 1769، ورقة ٤١ أ ــ ٤٢ ب؛ مجهول، 1705، ورقة ٨١ أ ــ ٨٢ ب؛ المقريزي، ١٩٣٩، جـ ٢: ص ٥٦ ــ ٥٩؛ ابن تغرى بردى، جـ ٨: ص ٢٤٥ ــ ٢٤٧، ٢٥٦ ــ ٢٥٧.

(٦٠) طشتمر حمص أخضر البدرى الساقي الناصري: كان يحب أكل الحمص الأخضر فلقب به. اشتراه الناصر محمد صغيراً، فرباه، وحظى عنده واستقر من الأمراء الخاصكية. أمسكه الناصر محمد أكثر من مرة. لعب دوراً في القبض على تنكز الحسامي نائب الشام. ثم ولاه الناصر محمد نيابة حلب ٧٤١ هـ. فأقام بها إلى أن حوصر الناصر أحمد بالكرك أثناء نزاعه مع قوصون حول السلطنة، فانتصر له. فأرسل إليه قوصون الطنبغا الصالحي نائب الشام لإمساكه ففر هو إلى بلاد الروم. ثم ظهر عندما انتصر الناصر أحمد، ثم تسلطن فتولى هو «نيابة السلطنة». ألقى الناصر أحمد القبض عليه، وسفره معه مسجوناً إلى الكرك حيث توفي سنة ٧٤٣ هـ. أنظر: ابن حجر، ١٩٦٦، جـ ٢، ص ٣٢٠.

(٦١) أيدغمش أمير آخور الناصري: كان من مماليك قلبان الطباخي. ثم تقدم عند الناصر محمد، وأمّره بعد مجيئه من الكرك، فاستمر إلى أن مات الناصر محمد، اشترك مع الأمراء في القبض على قوصون، وسلطنه الناصر أحمد، الذي ولاه نيابة حلب. ثم ولي نيابة الشام أيام الناصر إسماعيل سنة ٧٤٣ هـ. كان كثير العطاء، جواداً. توفي في دمشق في جمادي الآخرة سنة ٧٤٣ هـ. أنظر: ابن حجر، ١٩٦٦، جـ ١، ص ٤٥٥ ــ ٤٥٧.

(٦٢) طقز تمر الناصري: كان من مماليك المؤيد صاحب حماه، ثم قدمه الناصر محمد، وأمره، وزوج ابنتيه لولديه المنصور أبي بكر، والصالح إسماعيل. ثم ولي نيابة حماه، ثم نيابة حلب، ثم نيابة دمشق. فاستمر بها إلى سلطنة الكامل شعبان عندما توفي سنة ٧٤٦ هـ. أنظر: ابن حجر، ١٩٦٦، جـ ٢، ص ٣٢٦.

(٦٣) أصلم القبجاقي هو بهاء الدين السلاح دار. خدم أولاً عند سلار، ثم صار أحد الأمراء الصغار عند رجوع الناصر محمد من الكرك. ثم أمّر ألفاً في أواخر الدولة الناصرية. شك الناصر محمد في أمره، فقبض عليه وسجنه سبع سنوات. ثم أطلق سراحه، وولاه نيابة صفد، ومات الناصر محمد وهو بها. وهو صاحب جامع وتربة وحوض. توفي في شعبان سنة ٧٤٧ هـ. أنظر: ابن حجر، ١٩٦٦، جـ ١، ص ٤١٦ ــ ٤١٧.

(٦٤) آقسنقر السلاري: كان في خدمة سلار، بعد الأشرف خليل، ثم تنقل إلى أن ناب بصفد، ثم بغزة، ثم بمصر. وكان مشهوراً بالعفة، والعدل. واهتم بمساعدة الناصر أحمد للوصول إلى الحكم. كان جواداً، سخي النفس. توفي سنة ٧٤٤ هـ. أنظر: ابن حجر، ١٩٦٦، جـ ١، ص ٤٢١ ــ ٤٢٢.

(٦٥) شيخو الفارابي الناصري الساقي: هو أحد الأمراء بمصر والشام. وكان يكتب خطاً حسناً. وكتب بخطه ربعة بقلم المحقق في القطع البغدادي الكبير، ووقفها بالجامع الأموي. ومات بمصر في ربيع الآخر سنة ٧٥٢ هـ. أنظر: ابن حجر، ١٩٦٦، جـ ٢، ص ٢٩٣.

(٦٦) تمر الساقي المنصوري: كان من مماليك قلاون. ناب بحمص، وطرابلس. ثم اعتقل بالإسكندرية نحو العشرين سنة. ثم أفرج عنه سنة ٧٣٥ هـ. وأعطي إمرة طبلخاناه في دمشق. لعب دوراً في القبض على نائب الشام تنكز الحسامي. وتوفي سنة ٧٤٣ هـ. أنظر: ابن حجر، ١٩٦٦، جـ ٢، ص ٥٤.

(٦٧) أنظر كتابنا الموسوم «أحوال العامة في حكم المماليك ٦٧٨ ــ ٧٨٤ هـ/ ١٢٧٩ ــ ١٣٨٢ م ــ دراسة في الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية» الكويت ــ ١٩٨٤م.

(٦٨) الحاج آل ملك سيف الدين النائب: أصله من الأبلستين، وأسره الظاهر بيبرس في أحد حملاته على بلاد الروم، ثم وهبه للمنصور قلاون. ترقى في الخدمة حتى أمّر، ثم أصبح من أهل المشورة في عهد الناصر محمد. وهو صاحب الجامع الكبير بالحسينية، والدار المجاورة له، وكذلك المسجد الذي بجانبها. ولاه الناصر أحمد نيابة حماه. تولى «نيابة السلطنة» في عهد الصالح إسماعيل. ثم تولى نيابة دمشق في عهد الكامل. وكان مهاباً، صارماً، حاسماً في كلامه، واضحاً حازماً في مواقفه. أمسك في عهد السلطان الكامل، وأرسل إلى الإسكندرية حيث سجن ثم أعدم في أواخر سنة ٧٤٦ هـ أو في أوائل سنة ٧٤٧ هـ. أنظر: ابن حجر، ١٩٦٦، جـ ١، ص ٤٣٩ ــ ٤٠٠.

(٦٩) جنكلي بن محمد بن البابا العجلي: كان وجيهاً، جواداً، ذكياً، يحب العلماء، طيب السمعة. حضر إلى القاهرة في عهد الأشرف خليل. وكان معظماً في عهد الناصر محمد. كما كان عالماً، خيراً، محسناً، صالحاً. وبلغ رتبة عالية في سلطنة الصالح إسماعيل. توفي سنة ٧٤٦ هـ. أنظر: ابن حجر، ١٩٦٦، جـ ٢، ص ١٦ ــ ١٧.

(٧٠) البطنجا المارداني الساقي: اشتراه الناصر محمد صغيراً، فرعاه، ورقّاه، وزوّجه ابنته. عمر جامعاً فخماً صرف عليه مبالغ طائلة. وبلغ منزلة عالية عند المنصور أبي بكر. وعندما تولى الأشرف كجك لعب دوراً كبيراً في القبض على قوصون وأنصاره. وتولى نيابة حماه في عهد الصالح إسماعيل. ثم نقل إلى نيابة حلب فاستمر بها إلى أن مات سنة ٧٤٤هـ. أنظر: ابن حجر، ١٩٦٦، جـ١، ص٤٣٧.

(٧١) يلبغا اليحياوي: ولد في بلاط الناصر محمد عندما كان أبوه في خدمته. كان حسن الصورة. وحظى عند الناصر محمد إلى أقصى درجة، وبنى له إسطبلاً جيلاً. وكان يغدق عليه الأموال والهدايا. ثم قبض عليه قوصون في عهد الأشرف كجك، وأفرج عنه بعد ذلك بقليل. وتولى في عهد الصالح إسماعيل نيابة حماه، ثم نيابة حلب، ثم نيابة دمشق. توفي سنة ٧٤٨هـ. أنظر: ابن حجر، ١٩٦٦، جـ٥، ص٢١٢ــ ٢١٣.

(٧٢) ويذكر المؤرخ بولياك أن ثورات العامة في مدن سلطنة المماليك لم تكن إطلاقاً تعبيراً عن رغبة التجار، والفلاحين، في منزلة اجتماعية عليا، ولكنها انعكاس حقيقي عن حاجتهم الملحة للحصول على الغذاء اليومي بسعر منخفض. كما أنها تعبر عن رفضهم لما يعانونه من ازدراء من الطبقة الحاكمة. أنظر:

A.N. Poliak, "Les Revoltes Populaires Engypt Al'Epoque Des Mamelouks, et Leurs causes Economiques" REVYE / DES ETUDES Islamiques, Cinquieme Seric (1932 - 34), P. 26G.

(٧٣) ولما أمسك قوصون، وقتل قال فيه الصلاح الصفدي:

قوصون قد كانت له رتبة — تسمو على بدر السما الزاهر
فحطه في القيد أيدغمش — من شاهق عال على الطائر
ولم يجد من ذله حاجباً — فأين عين الملك الناصر
صار عجيباً أمره كله — في أول الأمر وفي الآخر

أنظر: ابن تغرى بردى، جـ١٠، ص٤٧ــ ٤٨.

(٧٤) عبد المؤمن بن عبدالوهاب البغدادي: كان موصلي الأصل. قدم القاهرة، واتصل بقوصون، فحظي عنده. وكان مقداماً جريئاً، فخشي الناصر محمد من شره، فأبعده إلى قوص، فاستقر بها والياً عليها. وكان فتاكاً سفاكاً. فلما خلع أبو بكر، وأرسل مع إخوته إلى قوص، قام بقتله بناء على أمر قوصون. فلما تولى الناصر أحمد سجنه. ثم قتله في شعبان سنة ٧٤٢هـ. أنظر: ابن حجر، ١٩٦٦، جـ٣، ص٣٣ــ ٣٤.

(٧٥) أحمد بن سليمان بن أحمد العباسي، أبو القاسم أمير المؤمنين الحاكم بن المستكفي بن الحاكم. كان مع أبيه بقوص في أواخر دولة الناصر محمد، وقد عهد المستكفي بالله بالخلافة إلى ولده أحمد، فلم يمض الناصر ذلك، وبايع إبراهيم ابن أخ المستكفي. فلما مات الناصر محمد سنة ٧٤١هـ/ ١٣٤١م، وتولى المنصور أبو بكر عمل على عودة الخليفة الحاكم بأمر الله إلى الخلافة، وخلعوا الواثق بالله إبراهيم لعدم الكفاءة. وقد تولى أحمد هذه الخلافة في محرم ٧٤٢هـ/ يونيه ــ حزيران ١٣٤١م. أنظر: ابن حجر، ١٩٦٦، جـ١، ص ١٤٦ــ ١٤٧، القلقشندي، ١٩٦٤، جـ٢، ص ١٤٥ــ ١٤٦؛ السيوطي، ص ٧٧٨ــ ٧٩٣.

(٧٦) بيبرس الأحمدي أمير جندار: كان شجاعاً، فارساً، محباً للفقراء، وكثير المماليك. ولاه الناصر أحمد نيابة صفد. توجس شراً من الناصر أحمد ففر مع مماليكه إلى دمشق، كما رفض الأمراء القيام بإمساكه. وعندما خلع الناصر أحمد ولاه الناصر إسماعيل نيابة طرابلس. وتوفي في أوائل سنة ٧٤٦هـ. أنظر: ابن حجر، ١٩٦٦، جـ٢، ص٣٥ــ ٣٦.

(٧٧) قال في قوصون وفي واقعته عدة من الشعراء، والبلاليق، والأزجال، وعملت الحلوانية مثاله في حلاوة العلاليق فقال في ذلك جمال الدين إبراهيم الأديب المعمار:

شخص قوصون رأينا — في العلاليق مسمر
فعجبنا منه لما — جاء في التسمير سكر

ولبعض عوام مصر قصيدة «كان وكان» أولها:

من الكرك جانا الناصر — وجب معه أسد الغابة
ووقعتك يا أمير قوصون — ما كانت إلا كدابة

أنظر: ابن تغرى بردى، جـ ١٠، ص ٤٨.

(٧٨) برسبغا الحاجب الناصري: كان معظماً عند الناصر محمد. وهو الذي كان يتولى عقوبة المباشرين إذا صودروا. كان ليّن الجانب، سليم الباطن. ثم أمسك في ولاية الأشرف كجك، واعتقل بالإسكندرية، ثم قتل بها في ولاية الناصر أحمد سنة ٧٤٢هـ. أنظر: ابن حجر، ١٩٦٦، جـ ٢، ص ٧.

(٧٩) الإنتماء إلى جنس أو عرق واحد.

(٨٠) «الخشداشية»: مفردها «خشداش»، وهو معرب من اللفظ الفارسي خواجاتاش، أي الزميل في الخدمة. والخوشداشية، أو الخواشداشية في اصطلاح عصر المماليك بمصر تعني الأمراء الذين نشأوا مماليك عند سيد واحد، فنبتت بينهم رابطة الزمالة القديمة. وهذه الرابطة أثر واضح في حوادث تاريخ المماليك بمصر. ولعل ذلك راجع إلى قلة الروابط الأخرى بين الأمراء، إذ كانوا يجلبون من مختلف أسواق النخاسة، وليس بينهم من الروابط سوى ما جدّ عليهم بمصر. أنظر: ابن حجر، ١٩٦٦، جـ ١، ص ٣٨٨، هامش ٣.

المراجع العربية

ابن بطوطة، محمد بن عبدالله (ت: ٧٧٩هـ/١٣٧٧م) — **تحفة النظار في غرائب الأمصار** «رحلة ابن بطوطة»، تحقيق: على المنتصر الكتاني، بيروت: ١٩٧٥م.

ابن تغري، بردى ابوالمحاسن يوسف (ت٨٧٤/١٤٧٠م) — **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ١٢ جزءا، القاهرة: ١٩٢٩ ــ ١٩٥٦م.

ابن حبيب، الحسن بن عمر (ت٧٧٩هـ/١٣٧٧م) — **درة الاسلاك في دولة الأتراك**، مخطوط اكسفورد، March 223.
ــ **تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه**، مخطوط المتحف البريطاني، Add. Rich 7335.

ابن حجر، احمدبن علي (٨٥٢هـ/١٤٤٩م) — **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، ٥ أجزاء، القاهرة: ١٩٦٦م.
ــ **رفع الاصر عن قضاة مصر**، تحقيق حامد عبدالمجيد، محمد المهدي أبوسنة، القاهرة: ١٩٥٧م.

ابن شاكر، محمد بن احمد الكتبي (ت: ٧٦٤هـ/١٣٦٣م) — **فوات الوفيات والذيل عليها**، ٤ أجزاء، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: ١٩٨٤م.

ابن الفرات، محمد بن عبدالرحيم (ت: ٨٠٧هـ/١٤٠٥م) — **تاريخ الدول والملوك**، جـ ٨، تحقيق قسطنطين زريق وآخرون، بيروت: ١٩٣٩م.

ابن كثير، اسماعيل بن عمر (ت: ٧٧٤هـ/١٣٧٣م) — **البداية والنهاية**، ١٤ جزءا، ١٩٣٢م.

أبوالفداء، إسمعيل بن علي (ت: ٧٣٢/١٣٣١م) — **المختصر في أخبار البشر**، ٤ أجزاء، القاهرة: ١٣٢٥/١٩٠٧م.

الادفوي، أبوالفضل كمال الدين جعفر بن ثعلب (٧٤٨هـ/١٣٤٧م) — **الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد**، تحقيق: سعد محمد حسن، القاهرة: ١٩٦٦م.

الدواداري، أبوبكر بن عبدالله ابن ايبك (معاصر للناصر محمد بن قلاون) — **«كنز الدرر وجامع القرر»**، جـ ٩، الدر الفاخر في سيرة الملك الناصر، تحقيق: هـ. ر. رويمر، القاهرة: ١٩٦٠م.

السخاوي، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن (ت: ٩٠٢هـ/١٤٩٧م) — **الذيل على رفع الاصر**، تحقيق: جوده هلال، محمد محمود صبح، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة (سلسلة تراثنا).

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر شتين، زيتير — **تاريخ الخلفاء**، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، القاهرة: ١٩٧٥م.
تاريخ سلاطين المماليك، نشرة كار ف. زيتير شتين، ليدن: ١٩١٩م.

الشجاعي، شمس الدين (ت: ٧٤٥هـ/١٣٤٤م) — **تاريخ السلطان الملك الناصر وبنيه**، مخطوط برلين 9833.

الصفدي، الحسن بن عبدالله (القرن ٨هـ/١٤م) — **نزهة المالك والمملوك**، مخطوط المتحف البريطاني Qr. 6267

الصفدي، خليل بن ايبك بن عبدالله (ت: ٧٦٤هـ/١٣٦٣م) — ــ **تحفة ذوى الألباب في من حكم بدمشق من الخلفاء والملوك والنواب**، مخطوط المكتبة الوطنية بباريس 5827.
ــ **الوافي بالوفيات** ٨ أجزاء، نشرة Bibliotheca Islamic ١٩٣١ ــ ١٩٧١م.

العمري، ابن فضل الله (ت: ٧٤٩هـ/١٣٤٩م) — **مسالك الأبصار**، مخطوط المكتبة الوطنية بباريس 2328.

القلقشندي، أحمدابن علي (ت: ٨٢١هـ/١٤١٨م) — ــ **مآثر الانافة في معالم الخلافة**، ٣ أجزاء، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، الكويت: ١٩٦٤م.
ــ **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، ١٤ جزءا، القاهرة: ١٩١٣ ــ ١٩٢٢م.

مجهــول — ــ **تاريخ السلاطين والعساكر**، مخطوط المكتبة الوطنية بباريس 1705.
ــ **نزهة الانسان في ذكر الملوك والأعيان**، مخطوط المكتبة الوطنية بباريس 1769.

مغلطاي، ابراهيم (عاش في النصف الأول من القرن ٨هـ/١٤م) — **تاريخ سلاطين مصر والشام وحلب**، مخطوط برلين 9835.

المقريزي، أحمد بن علي (ت: ٨٤٥هـ/١٤٤٢م) — ــ **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، الخطط المقريزية، جزءان القاهرة: ١٨٥٣م.
ــ **كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك**، جـ ١، ٢ تحقيق: محمد مصطفى زيادة، جـ ٣، ٤، تحقيق: سعيد عبدالفتاح عاشور، القاهرة: ١٩٣٩ ــ ١٩٧١ م.

المنصوري، بيبرس (ت: ٧٢٥هـ/١٣٢٥م) **زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة**، مخطوط المتحف البريطاني 23325.11

النعيمي، محمد سليم **تكملة المعاجم العربية**، رينهارت دوزي، مترجم، بغداد: ١٩٨١م.

اليونيني، موسى ابن محمد (ت: ٧٢٦هـ/١٣٢٦م) **ذيل مرآة الزمان**، مخطوط مصور، الجامعة العربية ٢/٢٥٧ تاريخ، جـ ٤.

المراجع الأجنبية

Alarcon Y Santon, Maximiliano and Roman Gurcia De Linares **Los Documentos Arabes Diplomaticos Del Archive de la Corana De Aragon,** Madréd; 1940.

Atiya, Aziz Suryal **Egypt and Aragon** Leipzig: 1938.

Al-Hajji, Hayat Nasser **The Internal Affairs of Sultan AL-Nasir Muhammad B. Qalawun,** Kuwait University: 1978.

Lapidus, Ira Marvin **Muslim Cities in the Later Middle Ages,** Harvard Univ. Press, Cambridge, Massechusetts: 1967.

Poliak, A. N. "Les Revoltes Populaires En Egypt Al' Epoque Des Mamelouks, et Leurs Causes Economiques". **Revue des etudes Islamiques,** Cinquieme serie, 1932-34.

Strauss, Eli "Prix et Salaires a L'epoque mamlouke", **Revue des etudes Islamiques,** Annee 1949.